





# التنمية البشرية وتفاوتها الجغرافي في سلطنة عُمان

د. جمال محمد السيد هنداوي

ربيع الأول ١٤٢٧ هـ
أبريل ٢٠٠٦ م

٣١١

دورية علمية محكمة تعنى بالبحوث الجغرافية
يصدرها قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية

## الاشتراكات

في الكويت
للمؤسسات ١٢ ديناراً كويتياً (سنويا)
للأفراد ٦ دنانير كويتية (سنويا)

خارج الكويت
للمؤسسات ١٥ ديناراً كويتياً (سنوياً)
الأفراد ٧,٥ دينار كويتي (سنوياً)

## الجمعية الجغرافية الكويتية

ص.ب: ١٧٠٥١ الكويت ـ الخالدية
الرمز البريدي: 72451

رسائل جغرافية

٣١١

# التنمية البشرية وتفاوتها الجغرافي في سلطنة عمان

د. جمال محمد السيد هنداوي
قسم الجغرافيا - كلية الآداب والعلوم الاجتماعية
جامعة السلطان قابوس

ربيع الأول ١٤٢٧ هـ
أبريل ٢٠٠٦ م



طبعت بدعم كريم من مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

بسم الله الرحمن الرحيم

# التنمية البشرية وتفاوتها الجغرافي في سلطنة عُمان (*)

**ملخص الدراسة:**

تحتل سلطنة عُمان حالياً المرتبة رقم ٧١ من بين ١٧٧ دولة على مستوى العالم حسب التقرير الدولي للتنمية البشرية ٢٠٠٥ الذي أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، وهى بذلك تعتبر في وضع متقدم في فئة التنمية البشرية المتوسطة، مما يستوجب التعرف على التحولات التي حدثت في المجتمع العُمانى بشكل عام.

وقد **استهدفت** الدراسة إيضاح دور الموارد العُمانية في طفرة التنمية البشرية التي حدثت في المجتمع العُمانى في عصر النهضة. ورصد تطور مؤشرات التنمية البشرية الرئيسة بشكل خاص، مثل الحالة الصحية والتعليمية ومستوى معيشة السكان وغير ذلك من المؤشرات. كما تهدف الدراسة إلى التأكيد على أهمية دور المرأة في كافة جوانب نهضة عُمان الحديثة، وذلك بعد تعليمها وتثقيفها وانخراطها في سوق العمل، وأيضاً إبراز التفاوت الجغرافي لمؤشرات التنمية البشرية بين محافظات ومناطق سلطنة عُمان.

---

(*) الكاتب أستاذ جغرافية السكان المساعد، قسم الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة السلطان قابوس، ومدرس بجامعة المنصورة، جمهورية مصر العربية.

E-mail: gamalhendawy@yahoo.com

**واعتمدت** الدراسة على تقديرات السكان قبل وبعد عصر النهضة، والتعدادات السكانية لعُمان (١٩٩٣، ٢٠٠٣)، والنشرات الإحصائية التي تصدرها الوزارات المختلفة. كما اعتمدت أيضاً على تقارير التنمية البشرية التي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP)، وتقرير التنمية البشرية الأول لعُمان ٢٠٠٣، وذلك لرصد التحولات التي حدثت في المجتمع العُمانى، والتعرف على محاور التنمية البشرية الرئيسة في عُمان، وأيضاً محاولة استشراف مستقبل التنمية البشرية في عُمان. وقد استعان الباحث ببعض البرامج الإحصائية والخرائط الآلية في تحليل وعرض البيانات ونتائج الدراسة.

**وأوضحت** الدراسة أهمية دور الموارد العُمانية (وأهمها النفط والغاز) في تمويل برامج وخطط التنمية البشرية في عُمان. كما تبين أن هناك تحسناً كبيراً في مستوى معيشة الأفراد بشكل واضح منذ عام ١٩٧٠، ويلاحظ ذلك من خلال ارتفاع مستويات الاستهلاك والتملك العالية. كما ارتفعت نسبة الالتحاق بالمدارس ومؤسسات التعليم العالي، بعد التوسع في إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات الحكومية والخاصة. ومن ثم انخفضت نسبة الأمية بشكل كبير وفى فترة قصيرة. وتحسنت الحالة الصحية للسكان، حيث انخفض معدل الوفيات العام ووفيات الأطفال الرضع، وذلك بعد تعميم إنشاء المستشفيات والمراكز الصحية بربوع السلطنة. كما أتضح أيضاً تزايد أهمية دور المرأة العُمانية في بناء النهضة الحديثة بعدما تم تعليمها وتثقيفها وتنمية مهاراتها، ومن ثم تحسن وضعها في المجتمع بصورة واضحة عن ذي قبل.

**وكشفت** الدراسة عن وجود تفاوت جغرافي لموشرات التنمية البشرية بين محافظات ومناطق السلطنة، حيث يوجد تفاوت جغرافي في متوسط العمر

المتوقع عند الميلاد ونسبة المتعلمين، ومتوسط الدخل وغير ذلك من المؤشرات.

**وخلصت الدراسة إلى**: ضرورة ضمان استقرار الوضع الاقتصادي في مستوى شبه ثابت، عن طريق رفع معدلات النمو الاقتصادي وتنوع مجالات الأنشطة الاقتصادية. وضرورة العمل على تحقيق التوازن بين التنمية الأفقية (الكم) والتنمية الرأسية (الكيف) في قطاعات المجتمع مثل: التعليم وذلك لتحسين مستوى القدرات والمهارات البشرية، بهدف الارتقاء بالمورد البشرى الذي هو الأساس في كل عمليات التنمية والتحديث. والعمل على توسيع قدرات السوق حتى يسمح بقيام عمليات إنتاجية تسمح بامتصاص البطالة من صفوف العمانيين. كما يجب العمل على تحقيق التوازن التنموي بشكل أكبر بين محافظات ومناطق السلطنة وذلك لتقليل الفروق التنموية بين هذه المحافظات والمناطق، مع ضرورة توعية أفراد وطبقات المجتمع لمفهوم ثقافة التنمية الوطنية، حيث لا يقل البعد الثقافي أهمية عن الاهتمام بزيادة الإنتاج وصيانة الموارد بشكل عام.

# تمهيد

تعتبر الموارد Resources هي كل ما يستغله الإنسان من خامات الطبيعة، أي هي نتيجة تفاعل بين نشاط الإنسان بمستويات تكنولوجية مختلفة وخامات الطبيعة (ساره حسن، ١٩٨٨، ص: ٣٣). غير أن الموارد لا تقتصر على الأشياء المادية فقط مثل المعادن وغيرها، بل هناك موارد أخرى غير مادية وغير ملموسة، وتبدو في غاية الأهمية، مثل: الصحة والتنظيمات الاجتماعية والحرية والمعرفة والعلوم والفنون (الموارد الحضارية).

ويعرف زيمرمان Zemmerman الموارد على أنها وسائل لتحقيق غايات، وتتمثل الغايات في إشباع حاجات الإنسان والمجتمع (Zemmerman, 1951, pp. 7-8) عن: الديب، ١٩٩٧، ص ص: ٨٠-٨١). ولذلك يعتبر أي شيء مورداً طالما أنه يؤثر في الإنسان من ناحية كونه وسيلة لإشباع حاجاته (الديب، ١٩٩٧، ص: ٧٥). ولذلك تعتبر الموارد بصفة عامة مفيدة ونافعة حيث كونها تستخدم لإشباع حاجات الإنسان، أي أنها تسهم في تطور ورقى المورد البشرى.

وتعتبر الموارد البشرية (السكان) من أهم الموارد التي تمتلكها الأمم والشعوب (حيث إنهم الثروة الحقيقية للأمة) People are the real wealth of a nation (UNDP, 1990, p.9) ولذلك ينبغي تنميتها والاهتمام بها، وذلك لكون البشر هم المنتجون والمستهلكون في ذات الوقت. كما يمكن للموارد البشرية أن تساهم في تعويض النقص في الموارد الطبيعية في حال ارتفاع المستوى المهارى والتقني لأفراد المجتمع. وتعد الموارد البشرية المحرك الأول والأساسي لجميع أوجه النشاط البشرى على سطح الأرض،

وكل ما يفعله الإنسان على هذه الأرض يصب في النهاية لخدمته ومصلحته (محمد الربدى، ٢٠٠٥، ص: ٢٧). ولاشك أن الموارد البشرية مهما بلغ حجمها إن كانت تتمتع بمستوى تعليمي عالٍ وصحة جيدة، فإن ذلك سيحسن من إنتاجيتها وسيؤثر إيجابا على الأداء الاقتصادي (بتول شكوري، ٢٠٠٤)، حيث يعتبر الإنسان هو محور عمليات التنمية فهو الوسيلة والغاية والهدف.

وقد حرصت الأمم المتحدة منذ عام ١٩٩٠ ممثلة في البرنامج الإنمائي لها (UNDP) على إصدار تقرير سنوي عن أوضاع التنمية البشرية في دول العالم، وتشمل هذه التقارير مؤشرات كثيرة عن أوضاع التنمية في بلدان العالم. وتقدم هذه التقارير رؤية شاملة ومتكاملة لقضايا التنمية، ترتب فيها دول العالم وفق مؤشرات التنمية البشرية (بعد تحويلها إلى دليل) إلى ثلاث فئات، الأولى منها ذات تنمية بشرية مرتفعة (الدول المتقدمة وبعض الدول الغنية) والثانية متوسطة (بها الكثير من دول العالم الثالث) والثالثة منخفضة (جميعها من دول العالم الثالث)، ولذلك حرصت كثير من الدول على متابعة ترتيبها بين الدول وفق مقياس التنمية البشرية.

وقد شجعت الأمم المتحدة كثيراً من دول العالم على إصدار تقارير تنمية بشرية وطنية، وذلك لتقديم رؤية تفصيلية عن حالة التنمية البشرية على مستوى الدولة. أما على المستوى العربي فهناك من الدول ما تصدر تقارير تنمية بشرية سنوية، بل إن بعضها (مثل جمهورية مصر العربية) يصدر تقارير تنمية بشرية على مستوى المحافظات. وتوفر التقارير الوطنية أرضية علمية مناسبة لإجراء الدراسات والبحوث والمقارنات على مستوى الوحدات الجغرافية الأصغر (المحافظات، والمناطق، والولايات والمراكز، بل والقرى أيضاً).

وقد توافرت لسلطنة عُمان قاعدة بيانات مقبولة عن مختلف جوانب التنمية، تمثلت في النشرات الإحصائية التي تصدرها الوزارات المختلفة،

مثل: الكتاب الإحصائي السنوي (وزارة الاقتصاد الوطني)، التعدادات السكانية ( ١٩٩٣ و ٢٠٠٣ )، الخطط الخمسية للتنمية، وكذلك الرؤية المستقبلية للاقتصاد العُمانى ٢٠٢٠، ومن ثم توافرت لدى الكثير من أبنائها خبرات جيدة في هذا المجال. ونتيجة لذلك أُعد أول تقرير تنمية بشرية لسلطنة عُمان ٢٠٠٣ يغطى حالة التنمية بكافة جوانبها حتى عام ٢٠٠٠، مما يساهم بشكل كبير في وضع خطط تنموية على أسس علمية صحيحة وواضحة.

وقد شكل المواطن العُمانى هدفاً للتنمية في جميع خطط وبرامج التنمية في السلطنة سواء قصيرة الأجل (الخطط الخمسية) أو طويلة الأجل (الرؤية المستقبلية للاقتصاد العُمانى ٢٠٢٠). وظهر ذلك منذ الخطة الخمسية الأولى ١٩٧٦-١٩٨٠ حتى الخطة الخمسية السادسة ٢٠٠١-٢٠٠٥، والتي تهدف جميعها إلى اعتبار المواطن المؤهل علمياً وعملياً هو الركيزة الأساسية لجميع عمليات التنمية. ومن ثم تحول المجتمع العماني سريعاً من مجتمع بدوى ريفي يغلب عليه الاقتصاد التقليدي ذو الوسائل البسيطة في كسب العيش إلى مجتمع متحضر وطموح يشهد تطوراً كبيراً في جميع قطاعات الإنتاج.

## أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

١) إيضاح دور الموارد العُمانية على اختلاف مستويات مشاركتها بالدخل القومي (وأهمها النفط والغاز) في طفرة التنمية البشرية التي حدثت في المجتمع العُمانى في عصر النهضة.

٢) رصد التحولات التي حدثت في المجتمع العُمانى منذ بداية عصر النهضة حتى الآن.

٣) إيضاح مدى التطور الذي طرأ على محاور التنمية البشرية الرئيسة في عُمان مثل: التعليم والصحة ومستوى المعيشة، وكذلك مدى مشاركة المرأة العُمانية في مشروع النهضة الحديثة.

٤) إبراز الاختلافات المكانية للتنمية البشرية بين المحافظات والمناطق العُمانية.

## هيكل الدراسة:

سوف تنتظم الدراسة في أربعة محاور رئيسة لتحقيق الأهداف السابق ذكرها وهى:

١ - التنمية البشرية مفهومها وقياسها.

٢ - الملامح الجغرافية العامة للمجتمع العُمانى.

٣ - ملامح التنمية البشرية في عُمان.

٤ - التفاوت الجغرافي (الاختلافات المكانية) للتنمية البشرية في سلطنة عُمان.

## أسلوب الدراسة:

اعتمدت الدراسة على تقديرات السكان قبل عصر النهضة وبعده، والتعدادات السكانية لعُمان (١٩٩٣، ٢٠٠٣)، النشرات الإحصائية التي تصدرها الوزارات المختلفة (الاقتصاد الوطني، التربية والتعليم، النفط والغاز، الزراعة والثروة السمكية، البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه، وغيرها). كما اعتمدت أيضاً على تقارير التنمية البشرية التي أصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) منذ عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٥، وتقرير التنمية البشرية الأول لعُمان ٢٠٠٣. وذلك لتحديد الأتي:

أولًا إيضاح أهمية دور الموارد العُمانية في التنمية البشرية، ثانياً رصد التحولات التي حدثت في المجتمع العُمانى، ثالثاً التعرف على محاور التنمية البشرية الرئيسة في عُمان واختلافاتها بين المحافظات والمناطق، رابعاً محاولة استشراف مستقبل التنمية البشرية في عُمان. وقد استعان الباحث في تحليل وعرض البيانات ونتائج الدراسة ببعض البرامج الإحصائية والخرائط الآلية.

## ١ - مقدمة عامة عن التنمية البشرية

### أولاً مفهوم التنمية البشرية:

تعتبر التنمية المنفصلة عن محيطها البشرى والثقافي نمواً فاقد الروح، والتنمية الاقتصادية بأزهى صورها ما هي إلا جزء من ثقافة أي شعب (اللجنة العالمية للثقافة والتنمية، ١٩٩٥).

والتنمية البشرية Human Development هي عملية تغيير ارتقائي مخطط، للنهوض الشامل بجودة حياة الناس في مختلف جوانبها، يشارك فيها الناس بعدالة لتحمل أعبائها وتقاسم عوائدها (وزارة التنمية المحلية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، ٢٠٠٣، ص ص: ١٩-٢٠). ولذلك فهي تتضمن محورين أساسيين متكاملين، هما: الارتقاء بجودة حياة الناس وشراكة الناس في هذا الارتقاء.

والتنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات والفرص المتاحة أمام الناس مثل: أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من الأمراض وأن يتعلموا ويتمتعوا بمستوى معيشي لائق. (UNDP, 1990, p. 10)

والتنمية الحقيقية هي تنمية البشر، بواسطة البشر ومن أجل البشر.

* **من حيث المضمون**: تنمية البشر أي تنمية طاقاتهم وقدراتهم والارتقاء بمستوى تعليمهم وصحتهم وقدرتهم على العطاء، حتى يمكنهم العمل بطاقة عالية.
* **من حيث الوسيلة**: تنمية بالبشر وذلك على اعتبار أن البشر هم العنصر الرئيس في عناصر الإنتاج والتغيير نحو الأفضل.
* **من حيث الناتج**: تنمية من أجل البشر على اعتبار أن الهدف النهائي هو رخاء البشر وسعادتهم وإثراء حياتهم (وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٣، ص: ٢٤).

ولذلك فالتنمية البشرية ليست مجرد تنمية الموارد البشرية فقط، بل هي تنمية متكاملة وشاملة لكل ما يسعى إليه الإنسان من تقدم وما تسعى إليه المجتمعات والأمم من رقى. وعملية التنمية ينبغي أن توفر الوسط أو البيئة التي تمكن الناس من تنمية إمكاناتهم، و تمكنهم كذلك من التمتع بهذه الإمكانات.

وعلى الرغم من أن التنمية تعنى التقدم والنمو إلا أن هناك عدة أنواع من النمو ينبغي تجنبها عند وضع الخطط للتنمية وهى:

* **نمو البطالة**: أي النمو الذي لا يتيح فرصاً للعمل وتزداد معه معدلات البطالة.
* **نمو الأغنياء**: وهو النمو الذي تعود ثماره على طبقة الأغنياء فقط دون الفقراء.
* **نمو عدم المشاركة**: أي غير المقترن بالديمقراطية.
* **النمو المستورد**: وهو الذي يطمس الهويات الثقافية للمجتمعات من خلال استيراد أنماط غريبة للحياة.

* **النمو البائد**: ويعنى جور الجيل الحالي على الموارد التي تحتاجها الأجيال القادمة من خلال الاستغلال الجائر والتلوث والخلل بالتوازنات البيئية (وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٣، ص ص: ٢٥-٢٧).

وهذا يعنى أن التنمية البشرية ليست التنمية الآنية فقط بل التنمية المتواصلة أو المستدامة Sustainable development التي يجب أن يكون النمو بها عكس النمو السيئ السابق ذكره، وأن يكون نمواً يتيح فرصاً للتشغيل وأن تعود ثماره على الجميع، ويعتمد على مشاركة الجميع، ويحافظ على الهوية الثقافية، ويصون الموارد للأجيال القامة.

## ثانياً قياس التنمية البشرية:

استقرت تقارير التنمية البشرية (Human Development Reports) التي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) على أن يُعبر عن التنمية البشرية بمقياس يسمى دليل التنمية البشرية، بالإضافة إلى مجموعة من المؤشرات الأخرى. ودليل التنمية البشرية هو قياس مختصر للتنمية البشرية، يقيس معدل الإنجازات في بلدٍ ما في ثلاثة أبعاد أو مؤشرات رئيسة، هي: الصحة والمعرفة والدخل:

* **حياة طويلة وصحية Long & Healthy Life**: وتقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الميلاد، على اعتبار أنه يعكس الحالة الصحية للسكان.
* **المعرفة Knowledge (education)**: وتقاس بمزيج مرجح من معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (نسبة الثلثين)، وجملة نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي، والثانوي، والجامعي معاً (نسبة الثلث).
* **مستوى معيشة لائق Decent Standard of Living**: ويقاس بمتوسط نصيب

الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالدولار المكافىء للقوة الشرائية (الدولار الدولي) (البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠٠٤، ص ص: ٢٥٨ - ٢٥٩).

وذلك بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المؤشرات تشمل: ملامح الحرمان البشرى[١] وملامح التنمية البشرية واتجاهاتها والفجوات بين الذكور والإناث، وبين الحضر والريف، وملامح الحالة الصحية، وملامح الحالة التعليمية، وقوة العمل، والبطالة، والتحضر وغير ذلك من المؤشرات.

## ٢ - الملامح الجغرافية العامة لعُمان:

يمثل الركن الجنوبي الشرقي لشبه الجزيرة العربية الموقع الجغرافي المتميز لسلطنة عُمان، حيث تطل على عدد من المحيطات والبحار

(١) دليل الحرمان (الفقر) البشرى

هو مقياس للفقر البشرى أوسع من مؤشر نسبة الفقر الذي يحسب على أساس خط الفقر. وفى الدول النامية يقاس دليل الفقر البشرى عن طريق الحرمان في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية:

* **الحياة الصحية المديدة (الطويلة)**: يقاس الحرمان بها بمؤشر النسبة المئوية للسكان الذين لايتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين.
* **المعرفة**: يقاس الحرمان بها عن طريق النسبة المئوية للبالغين الذين لا يعرفون القراءة والكتابة.
* **مستوى المعيشة**: يقاس بمؤشرين هما: أولاً النسبة المئوية للسكان الذين لا تتوفر لهم المياه المأمونة (مياه الشرب النقية)، ثانياً: النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن.

ثم يحسب الرقم القياسي للفقر البشرى كمتوسط للمؤشرات المذكورة حسب الصيغة المتعارف عليها (UNDP, 2004).

والخلجان. وتبلغ مساحتها حوالي ٣٠٩,٥ ألف كم، معظمها صحراء رملية. يغلب على السلطنة الشكل الطولي مما يؤدي إلى تشتيت الجهود التنموية وصعوبة الاتصال بين مختلف الأقاليم.

## أولاً) التقسيم الإداري

صدر المرسوم السلطاني رقم (٦ / ٩١) في ١٩٩١/٢/٣ ويقضى بتقسيم سلطنة عُمان إدارياً إلى ثلاث محافظات وخمس مناطق، والمحافظات هي: مسقط، مسندم، وظفار. أما المناطق فهي: الباطنة، الظاهرة، الداخلية، الشرقية، والوسطي (وزارة الإسكان، ١٩٩٦، ص: ١٥) (شكل رقم: ١)، وتقسم كل محافظة ومنطقة إلى وحدات جغرافية أصغر تسمى الولايات.

## ثانياً) الملامح التضاريسية

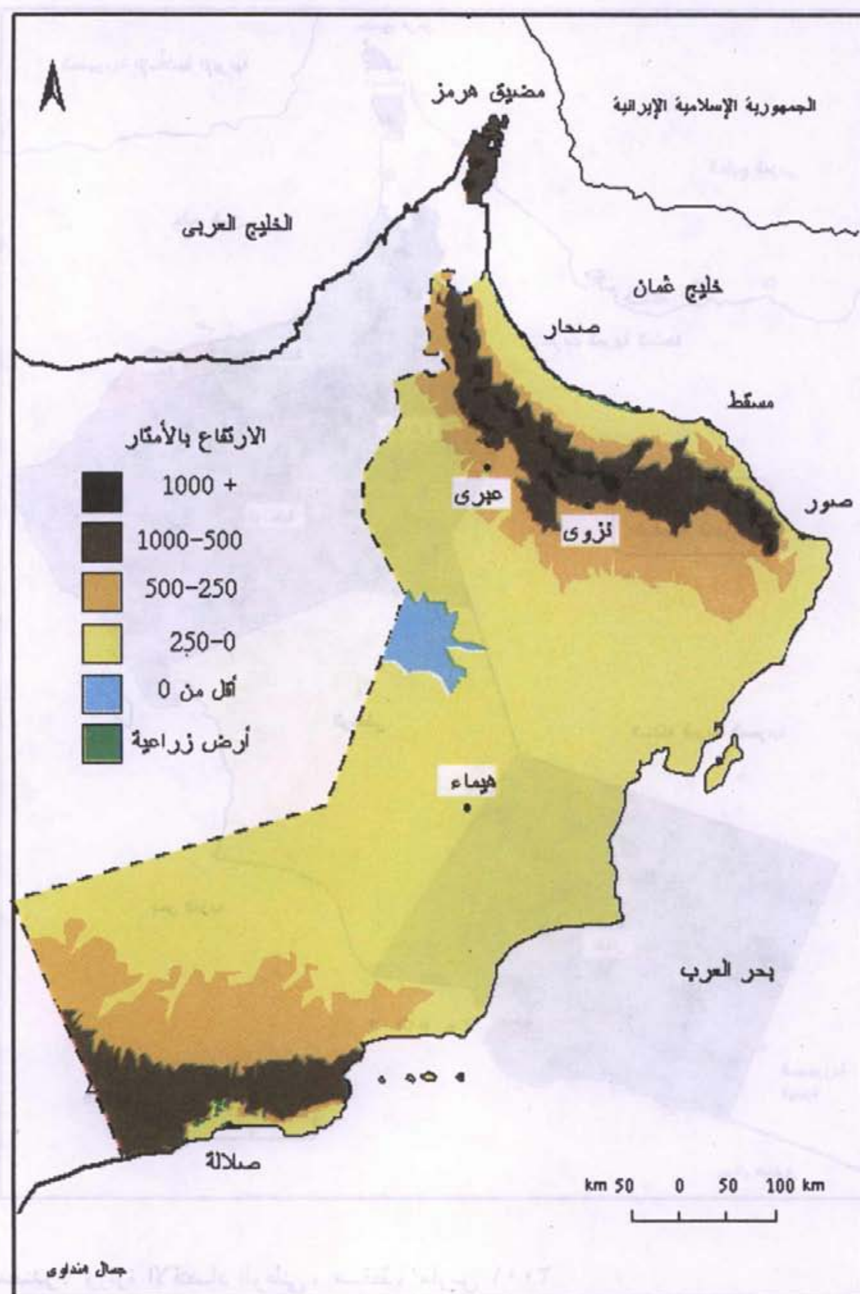
يوجد في سلطنة عُمان نماذج متعددة من أشكال الأرض، فمن الأراضي البور على مضيق هرمز في الشمال إلى سهل الباطنة الخصب في الشمال الغربي، ومن صحراء الربع الخالي في الغرب إلى سهل صلالة الأخضر في الجنوب. يمثل السهل الساحلي المطل على خليج عُمان وبحر العرب حوالي ٣ ٪ من المساحة الكلية، وتشغل الجبال حوالي ١٥ ٪، بينما تشغل المناطق الرملية والصحراوية حوالي ٨٢ ٪ من جملة المساحة الكلية للسلطنة (سعود العنسى، ١٩٩١، ص: ١٤، و ١٩٩٤، ص: ٣١). وعموماً يمكن تقسيم السلطنة إلى عدة أقاليم رئيسية تختلف فيما بينها طبوغرافيا وايكولوجيا (شكل رقم: ٢) وهي:

## شكل (١) : التقسيم الإداري لسلطنة عُمان .




المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، مسقط، مارس ٢٠٠١

## شكل (٢): الملامح التضاريسية العامة لسلطنة عُمان.



**الجبال الشمالية**: مثل جبال الحجر وجبال مسندم. **الجبال الجنوبية** وتنقسم إلى: جبال القرى (القرا) وجبل سمحان وجبال القمر. **السهول الساحلية** وتشمل: سهل الباطنة وسهل صلالة وسهل مسقط. **الواحات الجبلية**: نزوى، الرستاق، بهلاء، أدم، إبرا، والمضيبي. **والواحات الصحراوية**: هيما، ثمريت، وفهود. **الكثبان الرملية** وتشمل: رمال الربع الخالي، رمال الحدود مع دولة الإمارات، رمال وهيبة على الساحل الشرقي لبحر العرب، رمال منطقة السوادي وجما في ولاية بركاء. بالإضافة إلى الرؤوس البحرية، الجزر البحرية، الكهوف، الأخوار والسبخات.

## ثالثاً) الملامح المناخية

يمثل مرور مدار السرطان في شمال السلطنة (دائرة عرض مدينة مسقط تقريباً) سبباً قوياً لسيادة المناخ الحار الجاف في السلطنة، كما يوجد المناخ شبه الموسمي ذو الأمطار الصيفية والضباب الكثيف والرذاذ الذي يغطي الساحل والجبل في المنطقة الجنوبية (محافظة ظفار)، ومناخ البحر المتوسط في إقليم الجبل الأخضر، وشبه الجاف على السفوح الجبلية المطلة على سهل الباطنة والمنطقة الداخلية. ويصل المعدل السنوي للأمطار حوالي ١٠٠ ملم مع وجود تباين محلي في كمية سقوطها، فتصل إلى ٣٥٠ ملم في الجبل الأخضر و٢٥٠ ملم في جبال القرى و ١٥٠-٢٠٠ ملم في السفوح الجبلية وأقل من ٥٠ ملم في المناطق الصحراوية.

## رابعاً) الملامح العامة للسكان في عُمان:

يشكل السكان محور جميع عمليات التنمية البشرية: الاقتصادية منها والاجتماعية والبيئية وكذلك السياسية. حيث يعد السكان أهم الموارد التي

تمتلكها الشعوب، ولذا وجب إلقاء نظرة سريعة على الوضع السكاني في السلطنة. حيث يمثل السكان منطقة التكامل بين وسائل التنمية وغايتها.

*** الوضع السكاني قبل عصر النهضة (قبل عام ١٩٧٠):**

تعتبر عُمان من الدول القليلة التي لم تقم بإجراء تعداد سكاني (قبل عام ١٩٩٣)، كما تعانى نقصاً في الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات). مما يضع عقبات كثيرة أمام التحليل الديموجرافى وكذلك وضع سياسات سكانية واضحة (فتحي أبو عيانة، ١٩٨٧، ص: ١٩٢)، حيث تمثل التعدادات السكانية واحدة من أهم قواعد البيانات التي يُعتمد عليها في وضع الخطط والسياسات سواء السكانية أو العامة. وبسبب النقص في التعدادات ومصادر بيانات السكان الأخرى فإنه (على سبيل المثال) يصعب تتبع اتجاه معدل النمو السنوي للسكان (جدول رقم: ١).

وقبل تعداد ١٩٩٣ تراوحت تقديرات السكان بين ما ذكره الكابتن جورج بروكس عام ١٨٣٥ في "مذكرات عن رحلات بحرية إلى الخليج" أن عدد سكان عُمان يقدر بنحو ٨٠٠ ألف نسمة (روبين بيدويل، ١٩٩٤، ص: ٥٩)، وبين ما قدره لوريمر (١٩٠٦) بحوالى نصف مليون نسمة، وأقل من ٤٠٠ ألف نسمة (٣٩٠ ألف) عام ١٩٥٠ حسب تقدير الأمم المتحدة، و٥٦٥ ألف نسمة عام ١٩٦٥ حسب المصدر نفسه (طه رضوان، ١٩٩٨، ص ص: ٨٦ - ٨٧). وربما يرجع ذلك الانخفاض في عدد السكان إلى الكثير من عوامل الطرد الطبيعية (خاصة الموارد) في تلك الفترة، حيث واجه المجتمع العُمانى (في فترة الركود الاقتصادي التي عاشها) مشكلة الهجرة الخارجية إلى دول الخليج العربي (الكويت، السعودية، البحرين، قطر، والإمارات العربية) (سالم الخضورى، ٢٠٠٤، ص: ٢٣٩)، مما أدى إلى نزوح الكثير من العمانيين إلى خارج البلاد. وقد أدى ذلك إلى انخفاض معدل النمو السنوي إلى - ٠,٥٦ ٪ عام ١٩٥٠، وبعد تحسن

الظروف المعيشية للسكان ارتفع المعدل إلى ٢,٤٧ ٪ عام ١٩٦٥ (جدول رقم: ١).

جدول (١): تطور حجم السكان ومعدل النمو السنوي في عُمان في الفترة ١٨٣٥ - ٢٠٠٣.

| السنة | عدد السكان (نسمة) | | معدل النمو السنوي ٪ | | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|
| | جملة | عُماني | جملة | عُماني | |
| ١٨٣٥ | ٨٠٠٠٠٠ | --- | ----- | --- | تقدير جورج بروكس |
| ١٩٠٦ | ٥٠٠٠٠٠ | --- | ---- | --- | تقدير لوريمر |
| ١٩٥٠ | ٣٩٠٠٠٠ | --- | -٠,٥٦ | --- | تقدير الأمم المتحدة |
| ١٩٦٥ | ٥٦٥٠٠٠ | --- | ٢,٤٧ | --- | تقدير الأمم المتحدة |
| ١٩٩٠ | ٢٠٠٠٠٠٠ | --- | ٥,٠٦ | --- | تقدير الأمم المتحدة |
| ١٩٩٣ | ٢٠١٨٠٧٤ | ١٤٨٣٢٢٦ | ٠,٣٠ | --- | أول تعداد |
| **٢٠٠٣** | **٢٣٤٠٨١٥** | **١٧٨١٥٥٨** | **١,٤٨** | **١,٤٨** | **أحدث تعداد** |

**المصدر:** - روبين بيدويل، ١٩٩٤، ص: ٥٩.

- طه رضوان، ١٩٩٨، ص ص: ٨٦ - ٨٧.
- وزارة التنمية، التعداد العام للسكان ١٩٩٣.
- وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٥، تعداد ٢٠٠٣، المجلد الأول.

*** الوضع السكاني منذ عصر النهضة (منذ عام ١٩٧٠):**

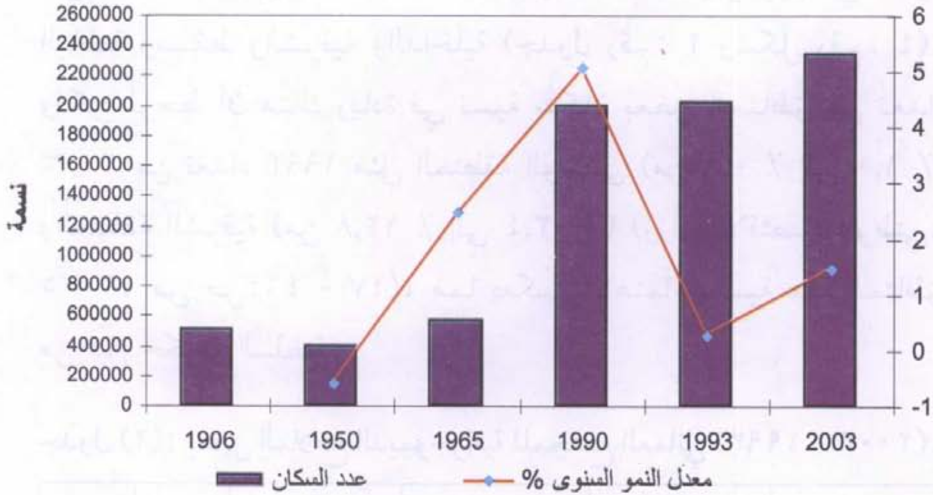
بعد أن تولى السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الأمور في السلطنة عام ١٩٧٠ تحقق تقدم كبير في جميع القطاعات الإنتاجية في البلاد، فقد ساد الأمن في البلاد، وساعد اكتشاف وتصدير البترول على تمويل عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ربوع السلطنة. وقد أدى ذلك إلى عودة معظم النازحين العمانيين قبل عصر النهضة من زنجبار وغيرها.

وقد انعكس ذلك على الوضع السكاني في السلطنة، فارتفع معدل المواليد وانخفض معدل الوفيات وخاصة وفيات الأطفال الرضع في الفترة ١٩٦٥ - ١٩٩٠، حيث قدرت الأمم المتحدة عدد سكان عُمان بحوالى ٢ مليون نسمة عام ١٩٩٠ (U.N., 1994)، مما أدى إلى ارتفاع معدل النمو السنوي للسكان الذي بلغ حوالي ٥,٠٦ ٪ (جدول رقم: ١، شكل رقم: ٣).

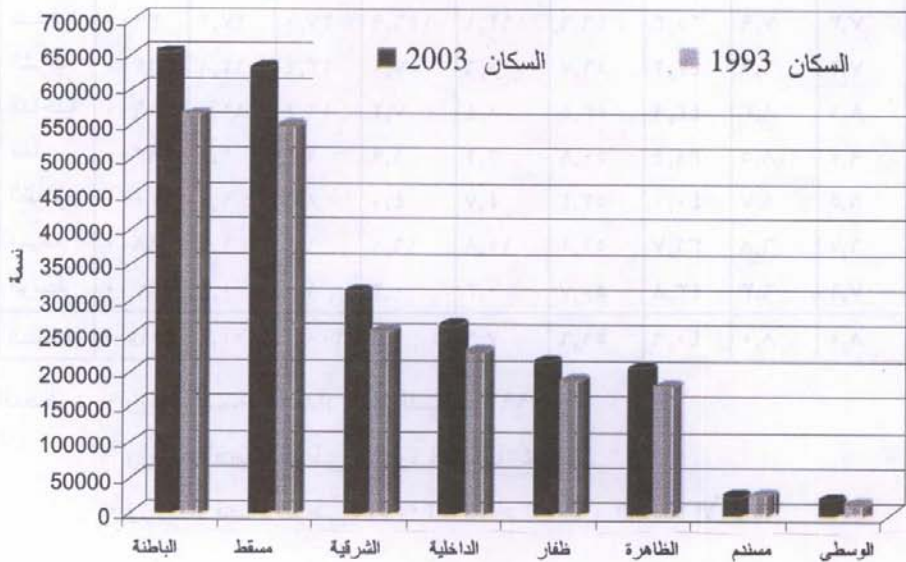
ولوضع خطط تنموية على أسس علمية وسليمة أخذت حكومة السلطنة بنظام إجراء التعداد كل عشر سنوات، حيث تم إجراء أول تعداد عام للسكان والمساكن والمنشآت عام ١٩٩٣ بواسطة وزارة التنمية في ذلك الوقت. وقد أظهر التعداد أن عدد سكان عُمان أصبح ٢٠١٨٠٧٤ نسمة، ٧٣,٥ ٪ منهم عمانيون و٢٦,٥ ٪ غير عُمانيين، يعيش حوالي ٧١,٧ ٪ في الحضر و٢٨,٣ ٪ في الريف (وزارة التنمية، تعداد ١٩٩٣، ص ص: ٧١ -٨٧). وتبين من ذلك التعداد (١٩٩٣) أيضاً أن سكان عُمان يتركزون في أقاليم الباطنة (٢٨ ٪) ومسقط (٢٧,٢ ٪) والشرقية (١٢,٨ ٪) و الداخلية (١١,٤ ٪) (جدول رقم: ٢ وشكل رقم: ٤)، وبنمط أقل تركزاً في كل من ظفار (٩,٤ ٪) والظاهرة (٩,٠ ٪)، بينما يقل تركز السكان في منطقة الوسطي (٠,٨ ٪) من جملة سكان السلطنة (وزارة التنمية، تعداد ١٩٩٣، ص: ٣٣).

وفى عام ٢٠٠٣ تم إجراء التعداد العام الثاني للسكان والمساكن والمنشآت تحت شعار " كم يدا تبنى عُمان" بواسطة وزارة الاقتصاد الوطني. وقد أظهرت النتائج أن عدد السكان قد زاد في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٣٤٠٨١٥ نسمة، بزيادة قدرها ٣٢٢٧٤١ نسمة (جدول رقم: ١)، أي بنسبة ١٦ ٪ في الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٣، وبمعدل نمو سنوي

## شكل (٣): التطور العددي ومعدل النمو السنوي لسكان عُمان (١٩٠٦ - ٢٠٠٣)




## شكل (٤): التغير في الحجم السكاني للمحافظات والمناطق العُمانية (١٩٩٣ - ٢٠٠٣)



للسكان قدره ١,٤٨ ٪. يعيش حوالي ٧١,٥ ٪ من جملة السكان (عام ٢٠٠٣) في الريفية (القرى). لم يختلف تركز السكان في أقاليم السلطنة عن التعداد السابق (١٩٩٣)، حيث لازال السكان يتركزون في أقاليم الباطنة ومسقط والشرقية والداخلية (جدول رقم: ٢ وشكل رقم: ٤). ولكن لوحظ أن هناك زيادة في نسبة سكان بعض المناطق في تعداد ٢٠٠٣ عن تعداد ١٩٩٣ مثل المنطقة الوسطى (من ٠,٨ ٪ إلى ١,٠ ٪) والمنطقة الشرقية (من ١٢,٨ ٪ إلى ١٣,٤ ٪) (وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٥، ص ص:٤٦ - ٤٧)، مما يعكس الاهتمام بتنمية هذه المناطق من قبل حكومة السلطنة.

**جدول (٢): بعض الملامح الديموجرافية للمجتمع العماني (١٩٩٣ - ٢٠٠٣).**

| المحافظة/ المنطقة | المساحة (كم²) | السكان (٪) | | الكثافة (نسمة/ كم²) | | السكان أقل من ١٥ سنة | | حجم الأسرة العمانية (فرد) | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ١٩٩٣ | ٢٠٠٣ | ١٩٩٣ | ٢٠٠٣ | ١٩٩٣ | ٢٠٠٣ | ١٩٩٣ | ٢٠٠٣ |
| الباطنة | ١٢٥٠٠ | ٢٨,٠ | ٢٧,٩ | ٤٥,٢ | ٥٢,٣ | ٥٣,٩ | ٤٢,٤ | ٨,٤ | ٨,٥ |
| مسقط | ٣٩٠٠ | ٢٧,٢ | ٢٧,٠ | ١٥٦,٩ | ١٦٢,١ | ٤٦,٦ | ٣٥,٣ | ٧,٩ | ٧,٣ |
| الشرقية | ٣٦٤٠٠ | ١٢,٨ | ١٣,٤ | ٧,٠ | ٨,٦ | ٥١,٧ | ٤٣,٢ | ٦,٩ | ٧,٢ |
| الداخلية | ٣١٩٠٠ | ١١,٤ | ١١,٤ | ٧,٢ | ٨,٤ | ٥٣,٥ | ٤٣,٩ | ٨,٣ | ٨,١ |
| ظفار | ٩٩٣٠٠ | ٩,٤ | ٩,٢ | ١,٩ | ٢,٢ | ٥٠,٨ | ٣٨,٤ | ٨,٥ | ٩,٧ |
| الظاهرة | ٤٤٠٠٠ | ٩,٠ | ٨,٩ | ٤,١ | ٤,٧ | ٥٢,٤ | ٤٠,٠ | ٨,٧ | ٨,٥ |
| مسندم | ١٨٠٠ | ١,٤ | ١,٢ | ١٦,٠ | ١٥,٨ | ٥١,١ | ٣٦,٧ | ٦,٨ | ٦,٧ |
| الوسطي | ٧٩٧٠٠ | ٠,٨ | ١,٠ | ٠,٢ | ٠,٣ | ٥٠,٧ | ٤٣,٨ | ٦,٣ | ٧,١ |
| السلطنة | ٣٠٩٥٠٠ | ١٠٠,٠ | ١٠٠,٠ | ٦,٥ | ٧,٦ | ٥١,٦ | ٤٠,٦ | ٨,٠ | ٨,٠ |

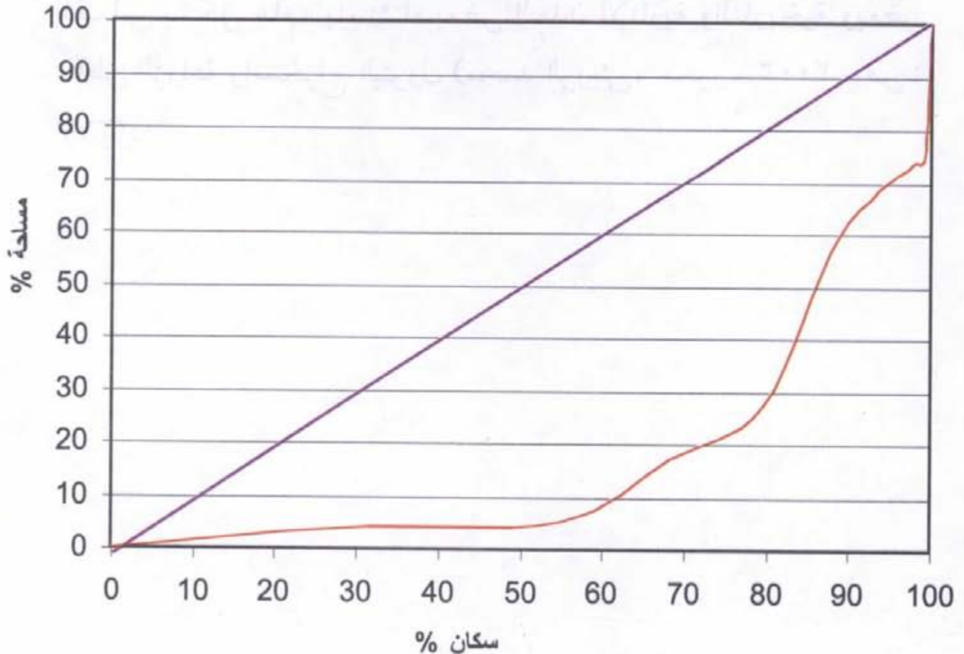
**المصدر:** - وزارة التنمية، التعداد العام للسكان ١٩٩٣.

- وزارة الاقتصاد الوطني، إدارة التعداد، ٢٠٠٤.

- وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٥، تعداد ٢٠٠٣، المجلد الأول.

غير أنه وبالنظر إلى العلاقة بين توزيع السكان (٢٠٠٣) والمساحة التي يعيشون عليها نجد أن هناك تركزاً شديداً للسكان في ساحل الباطنة ومسقط والمنطقة الشرقية، حيث يعيش في هذه المناطق الثلاث حوالي ٦٨,٣ ٪ من جملة السكان، بينما تمثل جملة مساحة هذه المناطق حوالي ١٧,١ ٪ فقط من جملة مساحة عُمان (جدول رقم: ٢). وبصفة عامة نجد أن حوالي ٥٠ ٪ من جملة سكان عُمان يعيشون على مساحة قدرها ٥ ٪ فقط من جملة المساحة، كما يعيش حوالي ٧٥ ٪ من السكان على مساحة قدرها ٢٠ ٪، وأيضاً يعيش حوالي ٩٠ ٪ من السكان على مساحة قدرها ٦٠ ٪ فقط من جملة المساحة (شكل رقم: ٥). ويرجح أن يكون لعاملي الجفاف والتضاريس الأثر الكبير في تركز السكان على المناطق الساحلية.

**شكل (٥): العلاقة بين السكان والمساحة في عُمان (منحنى لورنز) عام ٢٠٠٣.**



وقد بلغت كثافة السكان حوالي ٧,٦ نسمة / كم عام ٢٠٠٣، بزيادة قدرها حوالي فرد واحد عن عام ١٩٩٣ (٦,٥ نسمة/ كم). غير أن هناك تفاوتاً جغرافياً كبيراً بين أقاليم السلطنة عام ٢٠٠٣ حيث يمكن تقسيم السلطنة (جدول رقم: ٢ وشكل رقم: ٦) إلى الأقاليم التالية:

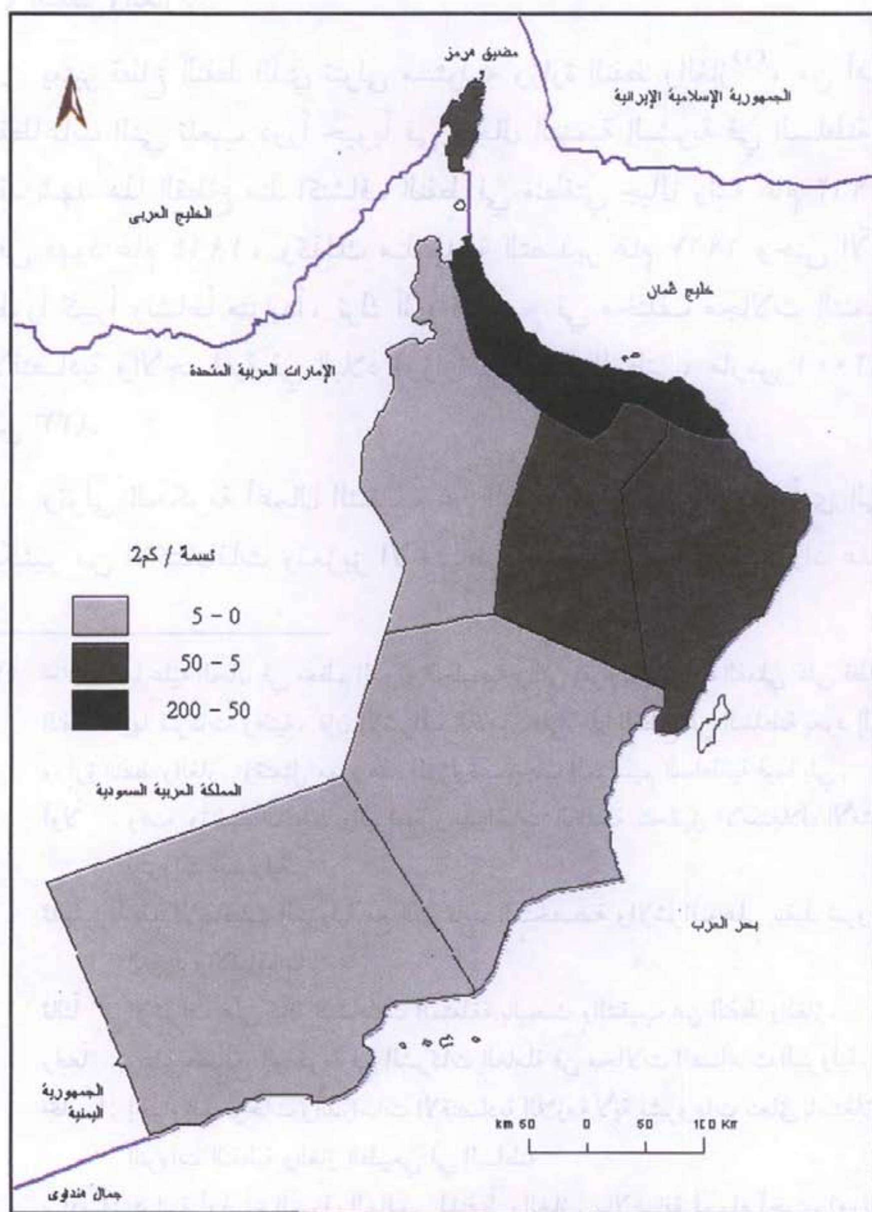
* **أقاليم مرتفعة الكثافة** (+ ٥٠ نسمة/ كم) مثل: مسقط (١٦٢,١)، والباطنة (٥٢,٣).

* **أقاليم متوسطة الكثافة** (٥ - ٥٠ نسمة/كم) مثل: مسندم (١٥,٨)، الشرقية (٨,٦)، والداخلية (٨,٤).

* **أقاليم منخفضة الكثافة** (- ٥ نسمة / كم) مثل: الوسطي (٠,٣)، ظفار (٢,٢)، والظاهرة (٤,٧)، وهذه الأقاليم تمثل ما يسمى باللامعمور العُماني بشكل عام، باستثناء بعض المدن الإدارية والتاريخية وبعض مناطق الزراعة واستخراج البترول (محمد الرويثى، محرر، ٢٠٠٣، ص: ٣٧٧).



## شكل (٦): كثافة السكان في المحافظات والمناطق العُمانية ٢٠٠٣.



## خامساً) أهم الموارد العُمانية ودورها في التنمية البشرية

### أ ) النفط والغاز:

يعتبر قطاع النفط الذي تتولى مسئوليته وزارة النفط والغاز[1]، من أهم القطاعات التي تلعب دوراً جيوياً في مجال التنمية البشرية في السلطنة. وقد شهد هذا القطاع منذ اكتشاف النفط في منطقتي جبال ونتيه عام ١٩٦٢ وفى فهود عام ١٩٦٤، وكذلك منذ بداية التصدير عام ١٩٦٧ وحتى الآن تطوراً كبيراً ونشاطاً متزايداً، ترك أثره الواضح في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد (وزارة الاقتصاد الوطني، مارس ٢٠٠١، ص ٣٣).

وتولى الحكومة أعمال التنقيب عن النفط أهمية كبيرة، مما أدى إلى الكثير من الاكتشافات وتعزيز الاحتياطى النفطي للبلاد. فقد زاد عدد

---

(١) خلاف لما عليه الحال في معظم الدول الخليجية والتي يقوم بالإشراف الفعلي على قطاع النفط لديها شركات وطنية، فإن الإشراف الكامل على هذا القطاع في السلطنة يعود إلى وزارة النفط والغاز. وتتمثل مهام هذه الوزارة بموجب المراسيم السلطانية فيما يلي:

**أولاً** : وضع وتنفيذ الخطط والبرامج والدراسات الكفيلة بتحقيق الاستغلال الأمثل للثروات البترولية.

**ثانياً** : عقد الاتفاقيات البترولية مع الشركات المتخصصة والإشراف على تنفيذ شروط العقود والاتفاقيات.

**ثالثاً** : الإشراف على كافة النشاطات المتعلقة بالبحث والتنقيب عن النفط والغاز.

**رابعاً** : رعاية مصالح الحكومة في الشركات العاملة في مجالات الصناعات البترولية.

**خامساً**: إجراء المسوحات والدراسات الاقتصادية اللازمة لأية مشروعات تتعلق باستغلال الثروات النفطية والغاز الطبيعي في السلطنة.

**سادساً**: دراسة أوضاع السوق العالمي للنفط والغاز. بالإضافة لمهام أخرى (وزارة الاقتصاد الوطني، مارس ٢٠٠١، ص ص: ٣٤-٣٥).

الحقول المكتشفة من ثلاثة حقول عام ١٩٦٤ إلى ٢٥ حقلًا عام ١٩٨٥، ثم زاد إلى ٩٣ حقلًا عام ١٩٩٥، وفى عام ٢٠٠٠ أصبح عدد حقول البترول[١] في السلطنة ١٠٩ حقول منتجة (شكل رقم: ٧). هذا بالإضافة إلى عدد من التجمعات النفطية التي لم تدخل مرحلة الإنتاج بعد. بدأ إنتاج النفط وتصديره عام ١٩٦٧ بمعدل ٢٢,٧ مليون برميل سنوياً (٦٣ ألف برميل يومياً)، ثم ارتفع إلى ١١٨,١ مليون برميل سنوياً عام ١٩٦٨ (شركة نفط عُمان، ١٩٨٥) وإلى ٢٥٠ مليوناً عام ١٩٩٠، ثم واصل ارتفاعه إلى أعلى مستوى إنتاج وهو ٣٥٠ مليون برميل عام ٢٠٠٠، وإن انخفض إلى ٢٩٩ مليوناً عام ٢٠٠٣[٢] (جدول رقم: ٣).

ويُنتج النفط في عُمان من خلال خمس شركات رئيسة وهى: تنمية نفط عُمان، أوكسيدنتال بتروليوم عُمان، دليل بتروليوم (التي اشترت شركة جابكس عُمان عام ٢٠٠٢)، بتروجاز، ونوفس.

أما بالنسبة لاحتياطى النفط ونتيجة لاهتمام وتوجيهات الحكومة في مواصلة تنمية هذا القطاع وبتوالي عمليات الاكتشافات المتلاحقة، فقد زاد احتياطي النفط من ١٢٧٠ مليون برميل عام ١٩٧٦ إلى ٥٢٣٠ مليون برميل عام ١٩٩٥ ثم إلى ٥٧٤٤ مليون برميل في ١٩٩٩/ ٢٠٠٠، ويتوقع زيادته إلى أكثر من ذلك في الفترة القادمة (وزارة الاقتصاد الوطني، مارس ٢٠٠١، ص: ٣٧).

---

(١) يلزم التنويه بأنه باستثناء بعض الحقول الكبيرة والمتوسطة الحجم فإن معظم حقول البترول في السلطنة من النوع صغير الحجم، ولا تقارن بالحقول الضخمة في الدول الخليجية الأخرى.

(٢) تعتبر عُمان رابع دولة خليجية من حيث إنتاج النفط (٥,٦ ٪ من جملة نفط الخليج) بعد كل من المملكة العربية السعودية (٥٧,٢ ٪) والإمارات العربية المتحدة (١٧,٧ ٪) ودولة الكويت (١٤,٣٤ ٪) (The Cooperation Council, 2005, p. 223).

وقد تطورت صادرات النفط بتطور الإنتاج، ففي عام ١٩٧٠ كانت صادرات النفط الخام العُمانى ١٢١ مليون طن، ازدادت إلى ٣٣٢ مليون طن عام ٢٠٠٠، ولكنها عاودت الانخفاض الطفيف لتصل ٢٧٩ مليون طن عام ٢٠٠٣ (جدول رقم: ٣).

وقد سجلت قيمة صادرات النفط الخام تزايداً كبيراً، فمن ١٢٤٥ مليون ريال عام ١٩٨٠ إلى ٢٩٨٥ مليون ريال عام ٢٠٠٣، مما ساهم بشكل كبير في تمويل المشروعات التنموية الاقتصادية والاجتماعية في سلطنة عُمان.

**جدول (٣): تطور إنتاج وصادرات النفط والغاز**
**في الفترة من ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٣.**

| البيان | ١٩٧٠ | ١٩٨٠ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٣ |
|---|---|---|---|---|---|
| المتوسط السنوي لإنتاج النفط ( مليون برميل) | ١٢١,٠ | ١٠٤,٠ | ٢٥٠,٠ | ٣٥٠,٠ | ٢٩٩,٠ |
| صادرات النفط سنوياً (مليون برميل) | ١٢١,٠ | ١٠٢,٠ | ٢٢٩,٠ | ٣٣٢,٠ | ٢٧٩,٠ |
| إنتاج الغاز الطبيعي سنوياً (مليون قدم مكعب) | --- | ٩٢٩٦٤,٠ | ١٨٦٨٨٠,٠ | ٥٣٩٥٣١,٠ | ٨٥٢٠٧٦,٠ |
| صادرات النفط الخام سنوياً ( مليون ريال) | --- | ١٢٤٥,٠ | ١٨٨٦,٠ | ٣٣٥٦,٠ | ٢٩٨٥,٠ |
| صادرات الغاز المسال سنوياً (مليون ريال) | --- | --- | --- | ١٧٩,١ | ٥٣٥,٩ |
| صادرات النفط والغاز ٪ من جملة الصادرات | --- | ٩٦,١ | ٩١,٧ | ٨٢,٨ | ٧٩,٨ |
| نسبة الإيرادات النفطية من جملة الإيرادات ٪ | --- | ٩١,٥ | ٨٤,٦ | ٧٨,٤ | ٧٢,٧ |

**المصدر:** - وزارة الاقتصاد الوطني، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ص: ١٨٤- ٢٤٣.
- وزارة الاقتصاد الوطني، مارس ٢٠٠١، ص: ٣٦.
- وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٠.

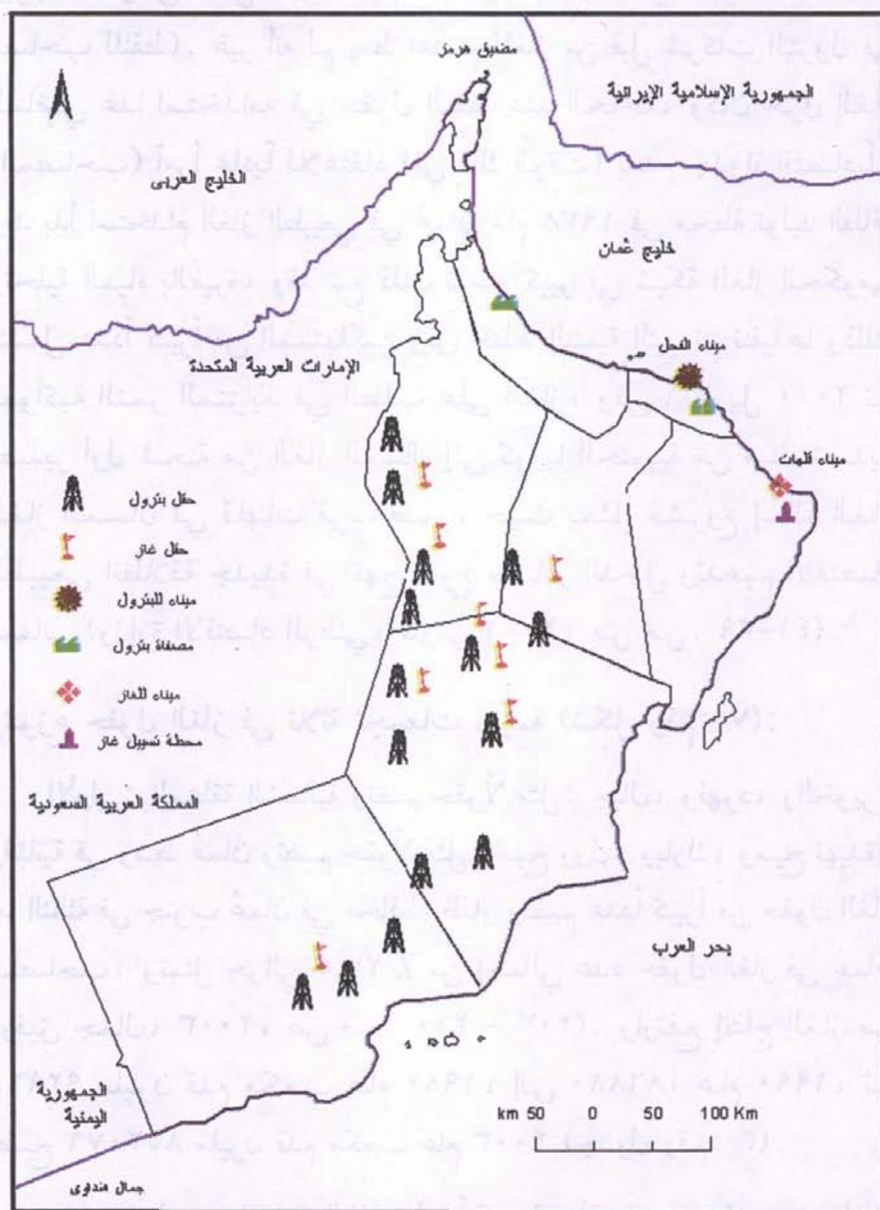
ويعتبر الغاز الطبيعي (الوقود النظيف) ثاني أهم مصدر للطاقة في عُمان. ويوجد الغاز في شكل حقول منفصلة (غاز حر) أو ضمن حقول النفط (غاز مصاحب للنفط). غير أنه لم يُعط اهتمام للغاز من قبل شركات البترول في الماضي عدا استخدامه في حقول النفط عند الحاجة، وكان حرق الغاز (المصاحب) أمراً عادياً للاعتقاد (في ذاك الوقت) بعدم جدواه اقتصادياً. وقد بدأ استخدام الغاز الطبيعي في عُمان عام ١٩٧٨ في محطة توليد الطاقة وتحلية المياه بالغُبرة، وقد تبع ذلك توسع كبير في شبكة الغاز الحكومي لتشمل عدداً كبيراً من المستهلكين وفق خطط التنمية التي تم تنفيذها وذلك لمواكبة النمو المتزايد في الطلب على الغاز، وفى ٦ أبريل ٢٠٠٠ تم تصدير أول شحنة من الغاز المسال إلى كوريا الجنوبية من ميناء تصدير الغاز المسال في قلهات قرب صور، حيث يمثل مشروع إسالة الغاز الطبيعي انطلاقة جديدة في نهج تنوع مصادر الدخل وتدعيم الاقتصاد العُمانى (وزارة الاقتصاد الوطني، مارس ٢٠٠١، ص ص: ٣٩-٤١).

**وتتوزع حقول الغاز في ثلاثة تجمعات رئيسة (شكل رقم: ٧):**

**الأولى:** المنطقة الشمالية وتضم حقولاً مثل: جبال، وفهود، والخوير، **والثانية** في وسط عُمان وتضم حقولاً مثل: سيح رول، وبارك، وسيح نهيدة، **أما الثالثة** في جنوب عُمان في محافظة ظفار وتضم عدداً كبيراً من حقول الغاز المصاحب، وتمثل حوالي ٢٧,٥ ٪ من إجمالي عدد حقول الغاز في عُمان (وفيق جمال، ٢٠٠٣، ص ص: ٢٠٠ - ٢٠٣). وارتفع إنتاج الغاز من ٩٢٩٦٤ مليون قدم مكعب عام ١٩٨٠، إلى ١٨٦٨٨٠ عام ١٩٩٠، ثم أصبح ٨٥٢٠٧٦ مليون قدم مكعب عام ٢٠٠٣ (جدول رقم: ٣).

وقد سجلت صادرات الغاز تطوراً كبيرا منذ عام ٢٠٠٠ حيث زادت قيمتها من ١٦٩,١ مليون ريال إلى ٥٣٥,٩ مليون ريال عام ٢٠٠٣.

شكل (٧): الملامح الجغرافية للنفط والغاز في عُمان.




المصدر: Petroleum Development Oman, June 2002

## أ - دور قطاع النفط والغاز في التنمية البشرية

عمل هذا القطاع على استيعاب أعداد كبيرة من الأيدي العاملة العُمانية، وكذلك قام بصقل المهارات ورعاية الكفاءات العلمية، وتدريب العاملين به في مختلف مجالات التخصص التقني والإداري. وقد بلغت نسبة التعمين في قطاع النفط حوالي ٨٠ ٪ وحوالي ٧٤ ٪ في قطاع الغاز عام ٢٠٠٤، ومن المتوقع أن ترتفع إلى أكثر من هذا مستقبلاً.

وقد ساهم قطاع النفط خلال سنوات النهضة (على مدى ٣٥ عاماً) بتوفير المتطلبات اللازمة لإقامة المشروعات التنموية في كافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، في كافة المناطق والولايات في السلطنة. وقد أحدث ذلك نقلة نوعية كبيرة في كافة مناحي الحياة للإنسان العماني (وزارة النفط والغاز، ٢٠٠٥). حيث تمثل صادرات النفط والغاز حوالي ٧٩,٨ ٪ من جملة الصادرات العُمانية، كما تشارك الإيرادات النفطية بحوالى ٧٢,٧ ٪ من جملة إيرادات السلطنة عام ٢٠٠٣ ( وزارة الاقتصاد الوطني، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ص: ١٨٤ - ٣٧٣). وقد أتاحت تلك العائدات الفرصة للحكومة في إقامة البنية التحتية لمختلف قطاعات التنمية والخدمات، مما انعكس بالتطور والنمو على القطاعات الأخرى، مثل: التعليم والنقل والمواصلات والصحة والاتصالات والصناعة والسياحة وغير ذلك من القطاعات (جمال هنداوى، ٢٠٠٥)، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مؤشرات التنمية البشرية في السلطنة.

## ب) الزراعة

يعتبر سهل الباطنة الخصب في الشمال الغربي، وسهل صلالة الأخضر في الجنوب أهم المناطق الزراعية في سلطنة عُمان، بالإضافة إلى عدة مناطق أخرى بعضها أراض زراعية وأخرى صالحة للزراعة. وقد بلغت المساحة

المزروعة في عام ١٩٧٣ حوالي ٦.٨٥ ألف فدان من جملة الزمام الكلى وقدره ٧٣,٧ مليون فدان، وفى عام ١٩٩٣ أصبحت حوالي ١٦٩ ألف فدان، ثم زادت إلى ١٧٢,٧ ألف فدان عام ١٩٩٨ (وزارة الزراعة والثروة السمكية، ١٩٩٨)، وبنسبة تقل عن ١/٢ ٪ (٠,٢٣ ٪) من جملة المساحة الكلية للسلطنة (وفيق جمال، يوليو ١٩٩٩، ص: ٤٨)، وفى عام ٢٠٠٣ بلغت جملة المساحة المزروعة حوالي ١٧٤ ألف فدان (وزارة الاقتصاد الوطني، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ص: ١٥٨-١٥٩). ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الأرض الزراعية حوالي ٠,٠٧ فدان، وهو متوسط صغير جداً بالنسبة لحجم سكان عُمان، ويرجع ذلك إلى صغر مساحة الأرض الزراعية والصالحة للزراعة.

وتعتبر الأمطار المصدر الرئيس للموارد المائية في سلطنة عُمان، كما تعد المياه الجوفية المصدر الوحيد لإمدادات المياه في عُمان ويتم استخراجها بإحدى الطرق التالية:

* الآبار وعددها ١٢٧٨٢٤ بئراً.
* الأفلاج[١] ويبلغ عددها نحو ٤١١٢ فلجاً، منها حوالي ٣٠١٧ فلجاً حياً (تجرى فيه المياه) (وزارة البلديات الإقليمية، ٢٠٠٤، ص: ٢٤). تتنوع الأفلاج فمنها الداؤودى (العدي) الذي ينبع من بئر جوفي كبير، والغيلي الذي يحصل على مياهه من أدنى تدفق للوادي، والعيني الذي يتم تغذيته

(١) الفلج: من الفعل فلج بمعنى فلق وشق - وهو قناة مائية لها مصدر من فجوة في مكان مرتفع في طبقة صخرية، ومنها تمتد قناة مسافة أميال عديدة حتى تصل إلى أرض قابلة للزراعة. فإذا كانت في مستوى سطح الأرض تقام قناة سطحية، وإذا مرت في أرض مرتفعة تم مدها عن طريق الحفر بمهارة عالية، أما إذا تطلب مرورها في أرض منخفضة عن مستواها أقيم لها جسر (سعود العنسي، ١٩٩٤، ص: ٣٥).

من إحدى العيون المائية (وزارة البلديات الإقليمية، ٢٠٠٥، ص ص: ١١-١٤).

* العيون ويبلغ عددها ٦٨ عيناً، وتتفاوت أهميتها المائية حسب نوعيتها، فهي تتراوح بين الحارة والباردة والعذبة والمرتفعة الملوحة والمخلوطة بمياه الأودية الصالحة للزراعة، ومنها أيضاً ما تحتوى على نسب متفاوتة من الأملاح تصلح للتداوى والاستشفاء (مها الوهيبي، ديسمبر ٢٠٠٤، ص: ٥).

ومعظم المياه الجوفية صالحة للاستعمال الزراعي والمنزلي، وغير صالحة للشرب وذلك بسبب ارتفاع ملوحتها.

وتتصدر محاصيل الفاكهة قائمة التركيب المحصولي بالسلطنة، حيث تمثل حوالي ٥٩,٢ ٪ من جملة المساحة المزروعة بالسلطنة (جدول رقم ٤)، وتضم بالترتيب كلًا من النخيل والليمون والموز وأنواع أخرى. وتمثل محاصيل العلف حوالي ٢٤,٤ ٪ من جملة المساحة المزروعة بالسلطنة، ويشكل محصول البرسيم نحو ٦٤ ٪ من جملة محاصيل العلف والباقي لحشائش العلف الأخرى. وتحتل محاصيل الخضروات المرتبة الثالثة حيث بلغت نسبة المساحة المزروعة خضروات نحو ٨,٤ ٪ من جملة المساحة المزروعة، ثم المحاصيل الحقلية التي تشكل مساحتها نحو ٨ ٪ من جملة المساحة المزروعة، وأهم أنواعها الشعير والقمح وقصب السكر بالإضافة لمحاصيل أخرى.

جدول (٤): التوزيع النسبي لمساحات المحاصيل الرئيسة بالسلطنة ٢٠٠٣.

| نوع المحصول | ٪ |
|---|---|
| الفاكهة | ٥٧,٦ |
| العلف | ٢٤,٥ |
| الخضروات | ٩,٣ |
| المحاصيل الحقلية | ٨,٦ |
| جملة السلطنة | ١٠٠,٠ |

**المصدر**: وزارة الاقتصاد الوطني، أكتوبر ٢٠٠٤، ص: ١٦٠.

غير أن الإنتاج الزراعي يعانى من بعض المشكلات أهمها:

١ - نقص الموارد المائية وتعتبر من أهم المشاكل التي تعترض تنفيذ برامج التنمية الزراعية (التوسع الأفقي والرأسي).

٢ - تدهور خصوبة التربة في بعض المناطق (منطقة الباطنة بسبب تملح التربة).

٣ - استنزاف مياه الآبار عن طريق استخدام المضخات مما أدى إلى انخفاض منسوب مياهها وكذلك تملحها.

٤ - تزايد هجرة العمانيين من الريف إلى الحضر (الاعتماد على العمالة الوافدة غير المدربة).

٥ - الزحف العمراني (السكني والتجاري والصناعي) بسبب المشروعات التنموية والزيادة السكانية (محافظة مسقط ومنطقة الباطنة).

ونتيجة لصغر مساحة الأرض الزراعية والمشاكل السابق ذكرها تعانى السلطنة من عجز في الميزان الغذائي، حيث الاكتفاء الذاتي التام من الأعلاف الخضراء، وتقريباً من الفاكهة، بينما يصل إلى ٦٧ ٪ فقط من

الخضروات، وإلى أدنى المستويات من الحبوب (١ ٪ تقريباً). ولمواجهة العجز الغذائي تم استيراد ما قيمته ٢٦٩,٣ مليون ريال عُمانى من المواد الغذائية (مواد غذائية وحيوانات حية) عام ٢٠٠١، وارتفعت القيمة إلى ٢٨٨ مليون ريال عُمانى عام ٢٠٠٣ (وزارة الاقتصاد الوطني، أكتوبر ٢٠٠٤، ص: ٢٦٤).

ورغم المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي إلا أن السلطنة انتهجت سياسة تنموية زراعية تهدف إلى زيادة الإنتاج مع المحافظة على الموارد الزراعية، ولذلك حدثت زيادة ملحوظة في نسبة مساهمة الزراعة في إجمالي الناتج الوطني فمن١,٩ ٪ في الفترة (١٩٧٦-١٩٨٥) إلى حوالي ٤.٨ ٪ قرب عام ٢٠٠٠ (وزارة الاقتصاد الوطني، مارس ٢٠٠١، ص: ٢٨).

## ج) صيد الأسماك

تعد حرفة صيد الأسماك من الحرف التقليدية الأصيلة التي يعمل بها العُمانيون منذ فترة طويلة، وذلك بسبب طول السواحل العمانية[١]. وتعتبر الثروة السمكية من أهم الموارد الطبيعية بعد مورد النفط والغاز، بل هي أهم الموارد العُمانية المتجددة (لطفى دسوقى، ١٩٩٤، ص: ١٤٣). حيث يشكل البحر أسلوب عيش ومصدر دخل ومورد غذاء ومصدر بروتين للمجتمع العُمانى بشكل عام والمجتمعات الساحلية في عُمان بشكل خاص، فيوجد على السواحل العُمانية حوالي ٣٠ تجمعاً سكانياً رئيسياً (الولايات الساحلية) وأكثر من ١٠٠ تجمع فرعى (قرى الصيد). وقد قدر أن عدد السكان الذين يعيشون في قرى الصيد وعلى قطاع صيد الأسماك

(١) يبلغ مجموع أطوال السواحل العُمانية نحو ٣٥٦١ كلم (حوالي ١٧٠٠ كلم بدون سواحل الجزر) (وزارة البلديات الإقليمية، مايو ٢٠٠٠، ص: ٣).

بشكل مباشر أو غير مباشر بأكثر من نصف مليون نسمة، كما يعمل حوالي ٣٠ ألف عامل في قطاع صيد الأسماك (التقليدي فقط) (جميعهم عُمانيون[١])، هذا بالإضافة إلى نحو ١٣ ألف عامل في القطاعات المكملة والمساندة لقطاع الصيد (وزارة الاقتصاد الوطني، مارس ٢٠٠١، ص: ١٩).

وقد ارتفعت كمية الصادرات من الأسماك من ٨ آلاف طن عام ١٩٨٠ إلى ٤٩ ألف طن عام ٢٠٠٣، الأمر الذي ارتفعت معه درجة مساهمة صيد الأسماك في الدخل الوطني، حيث ارتفعت قيمة صادرات الأسماك من ٢ مليون ريال عماني عام ١٩٨٠ إلى ٢٦,٦ مليون ريال عماني عام ٢٠٠٣ (وزارة الاقتصاد الوطني، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ص: ١٥٨-١٥٩).

كما يوفر قطاع الثروة السمكية فرص عمل لعدد من العُمانيين، خاصة سكان المناطق الساحلية، حيث لا تسمح القوانين العُمانية بعمل العمالة الوافدة على مراكب الصيد، مما يسهم في توفير مصدر للدخل لكثير من الأسر العُمانية. ورغم خطط التطوير التي توليها الحكومة لقطاع صيد الأسماك يتجه بعض الصيادين إلى تغيير حرفتهم أو الهجرة إلى الدول الخليجية المجاورة للحصول على دخل أوفر وأسهل من مهنة الصيد حيث المخاطر الكثيرة (سالم الخضوري، ٢٠٠٤، ص: ٢٨٤).

ومما سبق يتضح أن قطاع النفط والغاز يسهم بالنصيب الأكبر في التنمية البشرية بشكل عام لما يوفره من تمويل للبرامج والمشروعات والخطط التنموية. حيث تسهم عائدات النفط والغاز في تطوير القطاعات الاقتصادية

---

(١) ينقسم قطاع صيد الأسماك في عُمان إلى قطاعيين فرعيين، أولهما: قطاع الصيد التقليدي أو الحرفي، حيث لا تسمح القوانين العُمانية بعمل العمالة الوافدة على مراكب الصيد في هذا القطاع. أما الثاني فهو قطاع الصيد التجاري ويسمح للعمالة الوافدة أو الأجنبية بالعمل فيه، حيث إن الشركات العاملة فيه معظمها شركات أجنبية وتعمل بعيداً عن السواحل العُمانية.

الأخرى، مما ينعكس على مستوى معيشة الإنسان العُمانى ومهاراته وقدراته بشكل عام. غير أن هذا لا يلغى تماماً دور القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل التعدين وصيد الأسماك والزراعة والصناعات التحويلية والسياحة في الإسهام في الدخل القومي بنسب متفاوتة.

وكان من الضروري لتنمية الموارد السابق ذكرها وغيرها من الموارد أن اعتمدت حكومة السلطنة عدداً من الخطط الخمسية بدأت بالخطة الخمسية الأولى ١٩٧٦-١٩٨٠ حتى الخطة الخمسية السادسة ٢٠٠١ / ٢٠٠٥، والتي تهدف إلى تنمية كافة الموارد العُمانية الطبيعية منها والبشرية، وكان من نتائج هذه الخطط أن شهدت السلطنة نهضة تنموية واضحة، على سبيل المثال:

* أقامت الحكومة عدداً من المناطق الصناعية موزعة على أقاليم عُمان المختلفة مثل: الرسيل (مسقط)، وصحار (الباطنة)، وريسوت (ظفار)، ونزوى (الداخلية)، وصور (الشرقية) (وزارة الإعلام، ٢٠٠٤، ص: ١٤٨)، وذلك لتحقيق التوازن التنموي بين أقاليم السلطنة. وقد ركزت الحكومة على تنمية القطاع الصناعي بحزمة من التشريعات الصناعية والإدارية والمالية التي تشجع المواطنين على الانخراط في مجال الصناعة. وقد تمثلت التشريعات والتسهيلات في: توفير البيانات والبنية الأساسية، وتوفير الأراضي بأسعار رمزية، وتخفيض أسعار الكهرباء والمياه للمصانع، وغير ذلك من التسهيلات. وتتمثل الصناعات في المواد الغذائية، والملابس، والمنتجات الخشبية والأثاث، والورق والكيماويات، والصناعات المعدنية، وبعض الصناعات التحويلية مثل الذهب والمجوهرات.
* لوحظ تطور هائل في مجموع أطوال الطرق المرصوفة (المعبدة

بالأسفلت) من ١٠ كم عام ١٩٧٠ إلى ٢١٩٢ كم عام ١٩٨٠، ثم إلى ١٢٣٦٥ كم عام ٢٠٠٣ (٩٣,٤ ٪ منها طرق مزدوجة) (وزارة الاقتصاد الوطني، أكتوبر، ٢٠٠٤، ص ص: ٢٩٦-٢٩٧)، وذلك على الرغم من وجود عوائق طبيعية كثيرة لها تأثير كبير على بناء شبكة الطرق، مما يؤدى إلى ارتفاع تكاليف إقامة هذه الطرق.

* تمكنت عُمان من بناء جهاز إداري حديث يتمثل في الهياكل الإدارية في المحافظات والمناطق وفى الولايات وحتى في القرى، مما كان له الأثر الكبير فى تحقيق النهضة العمانية الحديثة.

## ٣- التنمية البشرية في عُمان وتفاوتها الجغرافي:

ساهم صدور التقرير الوطني الأول للتنمية البشرية في السلطنة عام ٢٠٠٣ عن وزارة الاقتصاد الوطني (يغطى التقرير حالة التنمية حتى عام ٢٠٠٠) مع نظام تعداد السكان الذي أخذت به السلطنة منذ عام ١٩٩٣، بالإضافة إلى البيانات والنشرات التي تصدرها مختلف الوزارات في توفير قواعد البيانات عن السكان والموارد المتاحة، والتي تعتبر الركيزة الأساسية في عملية التخطيط للتنمية، وأيضاً ليعطى صورة واضحة عن حالة التنمية في السلطنة.

وطبقاً للمنهج الذي استقرت تقارير التنمية البشرية التي يصدرها البرنامج الانمائى للأمم المتحدة أن يُعبر عن حالة التنمية البشرية بدليل يتضمن ثلاثة أبعاد رئيسة هي: الصحة، والمعرفة، والدخل، والتي سوف نتناولها بإيجاز في ضوء الخصوصية العُمانية (إطار رقم: ١).

إطار (١)

## خصوصيات عُمانية للتنمية البشرية

١ - الارتقاء بنوعية التعليم والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي واعتبار المعرفة طريق تقدم السلطنة في زمن العولمة.

٢ - مواجهة الأمراض المرتبطة بأنماط الحياة المستحدثة والسيطرة عليها، وكذلك المتعلقة بطول العمر.

٣ - تعزيز النمو الاقتصادي في السلطنة مع تنوع مصادر الدخل وحسن توزيعه، ووقاية الاقتصاد من الصدمات الخارجية، والتركيز على النمو المولد لفرص العمل.

٤ - تعزيز عناصر الاعتماد على الذات قطرياً وكذلك خليجياً وعربياً.

٥ - صيانة الموارد الطبيعية من الاستغلال الجائر، ووقاية البيئة من التلوث.

٦ - العمل على تقليل الفوارق التنموية بين مختلف محافظات ومناطق السلطنة.

٧ - تعزيز المشاركة الإيجابية للمرأة في شتى ميادين وقطاعات المجتمع.

٨ - توسيع نطاق المشاركة في صنع القرارات التنموية.

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٣، ص: ٣٤.

## أولاً: متوسط العمر والحالة الصحية

يعتبر تحسين الصحة العامة أمراً مهماً جداً في إطار تعجيل التحول الديموجرافي، فانخفاض وفيات الأطفال الرضع وانخفاض معدلات الخصوبة، مع ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد، جميعها تنجم عن تحسن البيئة الصحية للسكان (بتول شكوري، ٢٠٠٤).

كما يعد قطاع الصحة بالإضافة إلى قطاع التعليم أهم ركيزتين نحو تحقيق التنمية المستدامة عامة والتنمية البشرية بصفة خاصة (وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٠، ص: ٢٢). وقد حققت عُمان تقدماً كبيراً فيما يتعلق بإطالة العمر المتوقع Life Expectancy لسكانها، حيث ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد من ٤٩,٣ سنة عام ١٩٧٠ إلى ٥٧,٥ سنة عام ١٩٨٠ ثم إلى ٦٥,٩ سنة عام ١٩٩٠ وإلى ٧١.١ سنة عام ٢٠٠٠.

وقد انخفض معدل الوفيات الخام من ١٣,٣ عام ١٩٨٠ إلى ٧,٦ عام ١٩٩٠، ثم إلى ٣,٧ عام ٢٠٠٠، ثم إلى ٣,٥ عام ٢٠٠٢ (وزارة الاقتصاد الوطني، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ص: ٤٤٠ -٤٤١). وأيضاً انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع في عُمان من ١١٨ عام ١٩٧٠ إلى ٦٤ عام ١٩٨٠ ثم إلى ١٦,٢ عام ٢٠٠٢.

مما يعكس التقدم الذي أحرز في مستويات الرعاية الصحية Health Care المختلفة، الذي مرده إلى الإنفاق الحكومي الكبير على قطاع الصحة خلال الثلاثين عاماً الماضية، حيث ارتفعت نسبة الإنفاق على قطاع الصحة من جملة الإنفاق الحكومي من ٢,٤ ٪ عام ١٩٨٠ إلى ٥,٤ ٪ عام ٢٠٠٣. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة من ٩ ريالات عمانية عام ١٩٧٠ إلى أكثر من ٦٠ ريالاً عمانياً عام ٢٠٠٠.

وقد صاحب ذلك تطور كبير في المؤشرات الصحية العُمانية أشادت به

المنظمات الدولية العاملة في هذا المجال، مثل: منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والأخيرة طلبت إغلاق مكتبها في سلطنة عُمان لعدم جدواه في الوقت الحالي (إطار رقم: ٢).

ونتيجة للخطط التنموية في قطاع الصحة أن زاد عدد المستشفيات والمراكز الصحية في عُمان من مستشفى واحد قبل عام ١٩٧٠ إلى ٢٨ مستشفى عام ١٩٨٠، ثم إلى ٤٩ مستشفى[1] عام ٢٠٠٣، وارتفع أيضاً عدد المراكز الصحية من ٥٥ مركزاً عام ١٩٨٠ إلى ١٢٩ مركزاً عام ٢٠٠٣ (وزارة الصحة، المديرية العامة للتخطيط، ٢٠٠٤، ص: (٣-٤)). الأمر الذي انخفض معه عدد السكان لكل طبيب من ٥٠٠٠٠ نسمة عام ١٩٧٠ إلى ١٩٦٠,٨ نسمة عام ١٩٨٠، ثم إلى ٣.٧٣٥ نسمة عام ٢٠٠٠.

ومن ثم فقد وضعت منظمة الصحة العالمية عُمان على رأس القائمة التي تصنف الدول حسب كفاءة خدماتها الصحية، وذلك في التقرير الذي صدر في أغسطس ٢٠٠١، وقد أوضحت المنظمة أن تصدر عُمان لهذه القائمة جاء نتيجة للانخفاض الحاد في معدلات وفيات الأطفال الرضع في السلطنة، وكفاءة الخدمات الصحية التي تقدم للسكان (وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٣، ص ص: ١٠٧ - ١١٥).

---

(١) مستشفيات سلطنة عُمان عام ٢٠٠٣ (٤٩ مستشفى) موزعة على: ١٣ مستشفى منطقة، ٦ مستشفيات ولاية، و ٣٠ مستشفى محلية. أما المراكز الصحية (١٢٩ مركزاً) فهي مقسمة إلى: ١٠ مجمعات صحية، ٦٦ مركزاً صحياً بأسرّه، ٥٣ مركزاً صحياً بدون أسرّه (وزارة الصحة، المديرية العامة للتخطيط، ٢٠٠٤، ص: (٣-٤)).

**إطار (٢)**

**منظمة اليونيسيف (UNICEF) تغلق مكتبها في عُمان**

طلبت اليونيسيف (منظمة الأمم المتحدة للطفولة) في عام ٢٠٠٠ إغلاق مكتبها في عُمان، وذلك بعد توفر الشروط التي تعتبرها اليونيسيف دليلًا على عدم حاجة بلد ما لخدماتها ومنها:

١ - أن يصل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٢٨٩٥ دولاراً.

٢ - أن ينخفض معدل وفيات الأطفال الرضع إلى ٣٠٪ أو أقل.

وقد طلبت السلطنة تمديد عمل مكتب اليونيسيف لتقديم الدعم الفني للكوادر العُمانية مع تحمل جزء من نفقات المكتب.

**المصدر**: وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٣، ص: ١٠٨.

غير أن هناك تفاوتاً جغرافياً بين أقاليم السلطنة حيث يصل متوسط العمر المتوقع في مسقط العاصمة إلى ٧٣,٣ سنة (الأعلى) ولكنه ينخفض إلى ٦٧,٦ سنة في المنطقة الوسطى (الأقل) (جدول رقم: ٥ وشكل رقم: ٨)، ويرجع ذلك إلى الاختلاف في كمية ونوعية الخدمات الصحية المقدمة لسكان الإقليمين، حيث مسقط هي العاصمة الإدارية للدولة وتتمتع بقدر كبير من الخدمات الصحية (٣١ مركز خدمي) وهو ما يفوق الموجود في المنطقة الوسطي (٩ مراكز خدمية فقط) كما يتضح من الجدول رقم: ٦.

## جدول (٥): مؤشرات ودليل التنمية البشرية في محافظات ومناطق السلطنة (حسب تقرير ٢٠٠٣).

| المحافظة / المنطقة | العمر المتوقع عند الميلاد (١٩٩٨) | معرفة القراءة والكتابة ٪ (٢٠٠٠) | القيد في الابتدائي والثانوي ٪ (٢٠٠٠) | متوسط استهلاك الفرد (ريال/ شهر) ١٩٩٩ | قيمة: | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | دليل العمر المتوقع | دليل التعليم | دليل الناتج المحلى الإجمالي | دليل التنمية البشرية |
| الباطنة | ٧١,٠ | ٧٤,١ | ٩٧,٦ | ٤٤,٧ | ٠,٧٧ | ٠,٧٠ | ٠,٧٢ | ٠,٧٣٠ |
| مسقط | ٧٣,٣ | ٧٩,٨ | ٩٠,٣ | ٧٩,٥ | ٠,٨١ | ٠,٧٢ | ٠,٨٢ | ٠,٧٨٢ |
| الشرقية | ٧٠,٣ | ٧١,٢ | ٩٠,٤ | ٥٢,٣ | ٠,٧٥ | ٠,٦٦ | ٠,٧٥ | ٠,٧٢٣ |
| الداخلية | ٧١,٨ | ٧٣,٧ | ٩٣,٨ | ٤٧,٩ | ٠,٧٨ | ٠,٦٩ | ٠,٧٤ | ٠,٧٣٤ |
| ظفار | ٧٠,١ | ٧٩,١ | ٨٨,٩ | ٥٦,٨ | ٠,٧٥ | ٠,٧١ | ٠,٧٦ | ٠,٧٤٣ |
| الظاهرة | ٧١,٠ | ٧٤,٦ | ٨٥,٢ | ٥٨,٤ | ٠,٧٧ | ٠,٦٨ | ٠,٧٧ | ٠,٧٣٧ |
| مسندم | ٧٢,٣ | ٦٨,٩ | ٦٧,٥ | ٦٠,٦ | ٠,٧٩ | ٠,٦٠ | ٠,٧٧ | ٠,٧٢١ |
| الوسطي | ٦٧,٦ | ٣٩,٤ | ٨٤,١ | ٤٧,٩ | ٠,٧١ | ٠,٤٤ | ٠,٧٤ | ٠,٦٢٨ |
| السلطنة | ٧١,١ | ٧٣,٦ | ٩٢,٢ | ٥٨,٣ | ٠,٧٧ | ٠,٦٨ | ٠,٧٧ | ٠,٧٤٠ |

**المصدر**: وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٣، ص: ٣٩.

## جدول (٦): الخدمات الصحية الحكومية في محافظة مسقط والمنطقة الوسطي عام ٢٠٠٣.

| الإقليم | مستشفى* | مركز صحي بأسرّه | مركز صحي بدون أسرّه | مجمع صحي | جملة |
|---|---|---|---|---|---|
| مسقط | ٦ ( ٤ + ٢ ) | ٣ | ٢٠ | ٢ | ٣١ |
| الوسطي | ٣ ( ١ + ٢ ) | ٤ | ٤ | -- | ٩ |

* مستشفى = ( مستشفى منطقة + مستشفى محلى ).

**المصدر**: وزارة الصحة، المديرية العامة للتخطيط، ٢٠٠٤، ص: (٣-٥).

شكل (٨) : متوسط العمر المتوقع عند الميلاد لسكان عُمان (١٩٩٨) .

مضيق هرمز
الجمهورية الإسلامية الإيرانية
الخليج العربي
خليج عُمان
الإمارات العربية المتحدة
نسمة / كم2
5 - 0
50 - 5
200 - 50
المملكة العربية السعودية
بحر العرب
الجمهورية اليمنية
km 50 0 50 100 Km
جمال مندوى

## ثانياً: التعليم والتنمية في عُمان (Education & Development)

يعتبر التعليم أحد أهم ضروريات تحقيق التنمية والتقدم، فهو (إلى جانب التدريب) يعتبر المصدر الرئيس لمهارات السكان اللازمة لتنفيذ خطط وبرامج التنمية. حيث تشير نظرية رأس المال البشرى Human Capital Theory إلى أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تتحقق وتستديم من خلال قوى عاملة متعلمة ومنتجة (Xiao & Lo, 2003, p. 411)، كما يرى معظم علماء الاقتصاد وصانعي القرار أن تعليم الذكور والإناث له الدور الأساسي والمحوري في تخفيض مستويات الخصوبة وتشكيل رأس المال البشرى (المورد البشرى) (Lucia & Esther, 2003, p. 5). أما تكوين رأس المال البشري فيعرف على أنه "عملية اكتساب وزيادة أعداد الأفراد الذين يمتلكون المهارات، والتعليم والخبرة التي تعتبر ركيزة أساسية في التنمية الاقتصادية والسياسية (بتول شكورى، ٢٠٠٤).

وقد بدأت مرحلة نشر التعليم في سلطنة عُمان تحت شعار " التعليم ولو تحت ظلال الأشجار"، منذ عام ١٩٧٠، وذلك انطلاقاً من أن التعليم كالماء والهواء حق للجميع دون تمييز، وأن التعليم أداة للارتقاء بالفرد والمجتمع (وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٣، ص: ٩١). فمن ثلاث مدارس ابتدائية (ثنتان في مسقط والثالثة في ظفار) يتعلم فيهم حوالي ٩٠٩ تلاميذ عام ١٩٧٠ إلى أن أصبح لعُمان سُلم تعليمي كامل يضم جميع المراحل من رياض الأطفال حتى الجامعة.

جدول (٧): تطور أعداد المدارس الحكومية والطلاب والمدرسين في عُمان (١٩٧٠-٢٠٠٤).

| السنة | عدد المدارس | عدد الطلاب | عدد المدرسين |
|---|---|---|---|
| ١٩٧٠ (سنة الأساس) | ١٦ | ٦٩٤١ | ١٩٦ |
| ١٩٧٥ | ٢٠٧ | ٥٥٧٥٢ | ١٩٨٠ |
| ١٩٨٠ | ٣٧٣ | ١٠٦٠٣٢ | ٥١٥٠ |
| ١٩٨٥ | ٥٨٨ | ٢١٨٩١٤ | ٩٧٩٣ |
| ١٩٩٠ | ٧٧٩ | ٣٥٥٩٨٦ | ١٥١٢١ |
| ١٩٩٥ | ٩٥٣ | ٤٨٨٧٩٧ | ٢٢٢٩٢ |
| ٢٠٠٠ | ٩٩٣ | ٥٥٤٨٤٥ | ٢٦٤١٦ |
| ٢٠٠٤ | ١٠٢٢ | ٥٧٦٤٧٢ | ٣٢٣٤٥ |
| نسبة الزيادة ٪ (١٩٧٠-٢٠٠٤) | ٦٣٨٧,٥ | ٨٣٠٥,٣ | ١٦٠٢,٦ |

**المصدر**: وزارة التربية والتعليم، دائرة الإحصاء التربوي، ٢٠٠٥.

فقد زاد عدد المدارس الحكومية إلى ٥٨٨ مدرسة (يدرس فيها ٢١٨ ألفاً من الطلاب) في العام الدراسي ١٩٨٥/١٩٨٦، ثم إلى ١٠٢٢ مدرسة يتلقى التعليم فيها أكثر من نصف مليون طالب وطالبة (جدول رقم: ٧) (نصفهم تقريباً من الإناث) في العام الدراسي ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤. بالإضافة إلى المدارس الخاصة والكليات والمعاهد العليا الحكومية والخاصة وجامعة السلطان قابوس.

وتقدر نسبة الزيادة الكلية في المدارس الحكومية في الفترة من ١٩٧٠ حتى ٢٠٠٤ بحوالى ٦٣٨٧,٥ ٪، بينما الزيادة في الطلاب الذين يتلقون التعليم بنحو ٨٣٠٥,٣ ٪، وقد تبع ذلك زيادة في عدد المعلمين وتقدر بحوالى ١٦٠٢,٦٪ في نفس الفترة (جدول رقم: ٧). مما أدى إلى زيادة نسبة السكان الذين يجيدون القراءة والكتابة في سلطنة عُمان إلى حوالي

٧٣,٦ ٪ عام ٢٠٠٠ (جدول رقم: ٥).

وعلى اعتبار أن الأمية من أهم عوائق التنمية بكافة مراحلها، وأن التعليم حق للجميع، فقد أنشأت حكومة السلطنة عدداً من مراكز محو الأمية بلغ عددها ١١٧ مركزاً عام ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ يدرس فيها حوالي ٦٦٢٢ دارساً (وزارة التربية والتعليم، دائرة الإحصاء التربوي، ٢٠٠٥)، بالإضافة إلى ١٣٢ مركزاً لتعليم الكبار يتعلم فيها ٣٢٧٢٤ دارساً (من الذكور والإناث).

ولذلك حققت عُمان انخفاضاً كبيراً في نسبة الأمية للبالغين (١٥ سنة فأكثر) فمن حوالي ٤١ ٪ عام ١٩٩٣ إلى ٢٦,٤ ٪ عام ٢٠٠٠ (وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٣، ص ص: ٩٦ - ٩٧) وهو انخفاض كبير جداً رغم قصر الفترة الزمنية، حيث تأخذ كثير من الدول سنوات عديدة حتى تصل إلى هذا المستوى المنخفض من الأمية بين البالغين، ولكن ربما يرجع ذلك إلى صغر الحجم السكاني لعُمان.

مما سبق يتبين أن عُمان حققت نهضة تعليميةً كبيرة، ويرجع السبب في ذلك إلى حجم الإنفاق الحكومي على التعليم، حيث يعتبر الإنفاق على التعليم استثماراً اقتصادياً لأهم عناصر الإنتاج، لأن تنمية المورد البشرى (من خلال التعليم) يعد أحد أهم ركائز التنمية الشاملة (سالم الخضوري، ٢٠٠٤، ص: ١٠٧). وقد بلغت نسبة الإنفاق العام على التعليم من الناتج القومي الإجمالي حوالي ٤,٣ ٪، وحوالي ١٢,٠ ٪ من مجموع الإنفاق الحكومي عام ٢٠٠٠. كما حققت عُمان أيضاً تطوراً كبيراً في نسبة العُمانيين العاملين في حقل التعليم، حيث بلغت نسبة التعمين [١] في قطاع

---

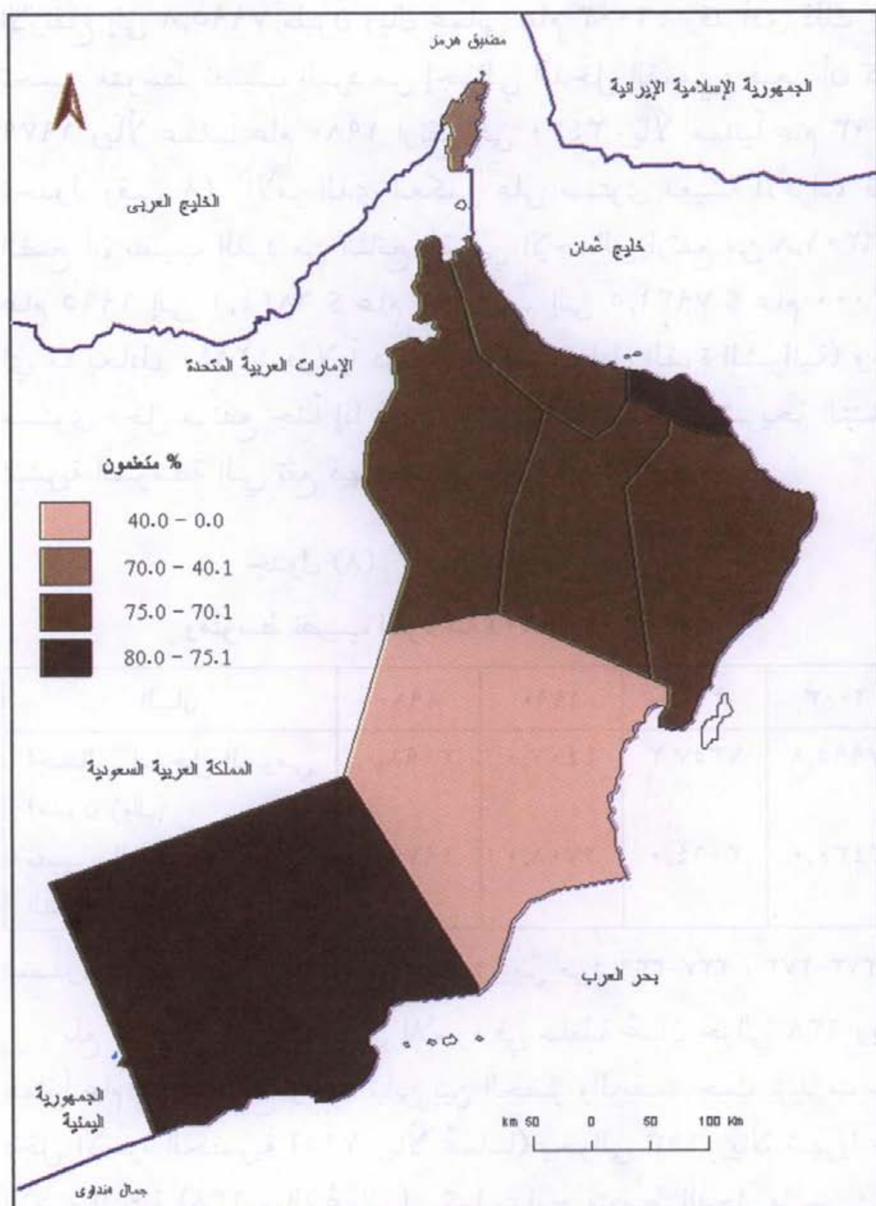
(١) التعمين هو تعبير يُعنى به إحلال العُمانيين محل الوافدين في الوظائف والأعمال في القطاعين الحكومي والخاص، وذلك بعد اكتسابهم المهارات التي تؤهلهم لشغل هذه الوظائف.

المعلمين بالمدارس الحكومية حوالي ٨٧,٨ ٪ في العام الدراسي ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ ، وإن كانت النسبة قليلة في المدارس الخاصة (نسبة التعمين ١٩,٥٪). أما قطاع الإداريين العاملين في حقل التعليم فقد بلغت نسبة التعمين به نحو ٩٨,٢ ٪ في نفس الفترة (وزارة التربية والتعليم، دائرة الإحصاء التربوي، ٢٠٠٥).

وعلى الرغم من أن بداية هذه النهضة التعليمية كانت في شكل تنمية أفقية (توسع كمي) على حساب التنمية الرأسية (تنمية المهارات والقدرات)، فإنه سرعان ما تطورت مع بداية ١٩٨٠ ، حيث بُذِلت جهود كبيرة من أجل تحقيق التوازن بين التوسع في انتشار التعليم من جهة وتحسين مخرجاته وربطه باحتياجات التنمية من جهة أخرى. وذلك عن طريق زيادة الجهود لإيصال الخدمات التعليمية إلى المناطق المحرومة، وانتشار التعليم العالي من خلال إنشاء كليات التربية والكليات الفنية والمعاهد العليا، وكذلك إنشاء جامعة السلطان قابوس، وحديثاً الجامعات الخاصة.

غير أن هناك تفاوتاً جغرافياً بين أقاليم السلطنة في مؤشرات التعليم والمعرفة حيث تتوفر في مسقط الكثير من الخدمات التعليمية على اعتبار أنها العاصمة الإدارية للدولة، بينما تقل الخدمات التعليمية في مناطق أخرى مثل المنطقة الوسطى. وقد انعكس ذلك على نسبة السكان الذين يجيدون القراءة والكتابة وأيضاً نسبة القيد في التعليم (الأساسى والثانوي) (جدول رقم: ٥ وشكل رقم: ٩)، الأمر الذي أدى إلى تفاوت في قيمة دليل التنمية الخاص بالتعليم والذي بلغ حوالي ٠,٧٢٠ في مسقط كأعلى قيمة في السلطنة، بينما ينخفض إلى حوالي ٠,٤٤٠ في المنطقة الوسطي.

شكل (٩): نسبة السكان الذين يجيدون القراءة والكتابة في عُمان عام ٢٠٠٠ (٪).



## ثالثاً: مستوى المعيشة في عُمان (Standard of Living)

بلغ إجمالي الدخل القومي عام ١٩٨٠ حوالي ٢٠٩٨ مليون ريال عماني، وارتفع إلى ٧٣٥٧,٢ مليون ريال عماني في ٢٠٠٠، ثم واصل الارتفاع إلى ٧٩٩٥,٨ مليون ريال عماني عام ٢٠٠٣. وقد أدى ذلك إلى تحسن متوسط نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، فبعد أن كان ١٩٧٩ ريالاً عمانياً عام ١٩٨٠ ارتفع إلى ٣٤٣٠ ريالاً عمانياً عام ٢٠٠٣ (جدول رقم: ٨). الأمر الذي انعكس على مستوى معيشة الأفراد، فقد اتضح أن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالى ارتفع من ٦٣٠١,٨ $ عام ١٩٩٥ إلى ٦٨٢٤,١ $ عام ١٩٩٧ ثم إلى ٧٩٣١,٥ $ عام ٢٠٠٠، أي ما يعادل ١٢٨٤٠ دولاراً دولياً (حسب تعادل القوة الشرائية) وهو مستوى دخل مرتفع جداً إذا قورن بالدول التي تقع في شريحة التنمية البشرية المتوسطة التي تقع فيها سلطنة عُمان.

**جدول (٨): إجمالي الدخل القومي**
**ومتوسط نصيب الفرد منه (١٩٨٠ - ٢٠٠٣).**

| البيان | ١٩٨٠ | ١٩٩٠ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠٣ |
|---|---|---|---|---|
| اجمالى الدخل القومي (مليون ريال) | ٢٠٩٨,٠ | ٤٤٠٠,٠ | ٧٣٥٧,٢ | ٧٩٩٥,٨ |
| نصيب الفرد من اجمالى الدخل (ريال عماني) | ١٩٧٩,٠ | ٢٧٠٨,٠ | ٣٠٦٤,٠ | ٣٤٣٠,٠ |

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ص: ٣٣٦-٣٣٧ ، ٣٧٢-٣٧٣.

بلغ متوسط الدخل الشهري للأسرة في سلطنة عُمان حوالي ٦٣٨ ريالاً عُمانياً عام ٢٠٠٠، مع وجود تباين بين الحضر والريف، حيث يزيد متوسط دخل الأسرة الحضرية (٧١٥ ريالاً عُمانياً) بحوالى ٢٥٣ ريالاً شهرياً عن الأسرة الريفية (٦٣٨ ريال عُماني). كما يتراوح متوسط الدخل ما بين ٣٤٠ ريالاً للأسر الفقيرة (الأسوأ حالاً) و ١٠٠٦ ريالات للأسر الأفضل حالاً،

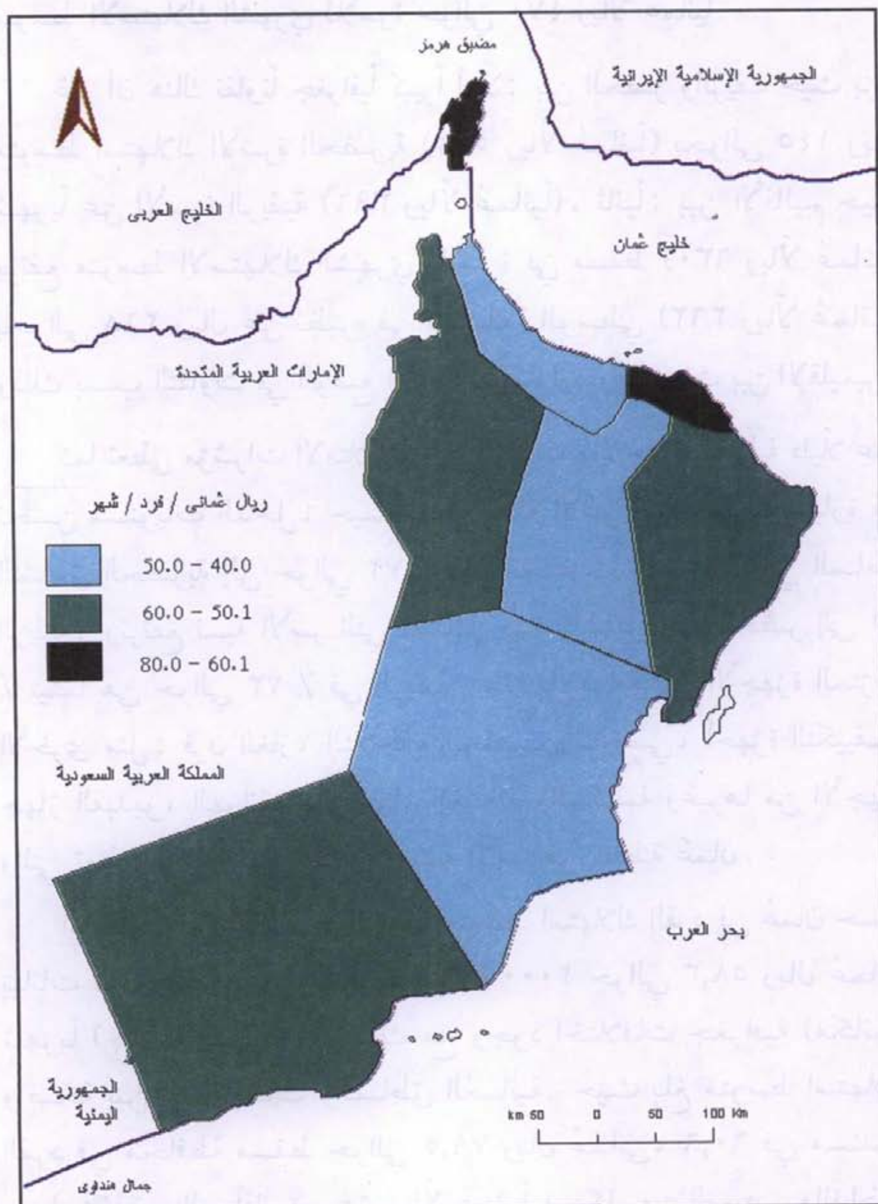
وذلك حسب بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة ٩٩/ ٢٠٠٠. الأمر الذي انعكس على مستويات الاستهلاك الشهري للأسر والأفراد (وهو المؤشر الذي يمكن أن يعطى صورة واضحة عن مستويات الدخل)، فقد بلغ متوسط الاستهلاك الشهري للأسرة حوالي ٤٧٠ ريالًا عُمانياً.

غير أن هناك تفاوتاً جغرافياً كبيراً أولًا: بين الحضر والريف حيث يزيد متوسط استهلاك الأسرة الحضرية (٥٤١ ريالًا عُمانياً) بحوالى ١٤٥ ريالًا شهرياً عن الأسرة الريفية (٣٩٦ ريالًا عُمانياً). ثانياً: بين الأقاليم حيث يرتفع متوسط الاستهلاك الشهري للأسرة في مسقط (٦٣٠ ريالًا عُمانياً) بحوالى ٢٦٨ ريال عن نظيره في المنطقة الوسطي (٣٦٢ ريالًا عُمانياً) وذلك بسبب التفاوت في الوضع الإداري والموارد والخدمات بين الإقليمين.

كما تعطى مؤشرات الامتلاك لبعض الآلات والأجهزة المنزلية دليلًا على تحسن مستويات الدخل، حيث تصل نسبة الأسر التي تمتلك سيارة في المناطق الحضرية إلى حوالي ٧٢ ٪ وإن انخفضت إلى ٦٤ ٪ في المناطق الريفية. وترتفع نسبة الأسر التي تمتلك جهاز تليفزيون في الحضر إلى ٩٥ ٪ بينما هي حوالي ٧٣ ٪ في الريف. هذا بالإضافة إلى الأجهزة المنزلية الأخرى مثل: فرن الغاز، الثلاجة، الحاسب الشخصي، أجهزة التكييف، جهاز الفيديو، الهواتف بأنواعها، الغسالة والمكنسة وغيرها من الأجهزة والتي تعطى مؤشراً عن مستوى معيشة الأسر في سلطنة عَمان.

أما على مستوى الأفراد فقد بلغ متوسط استهلاك الفرد في عُمان حسب بيانات مسح نفقات ودخل الأسرة ٩٩/ ٢٠٠٠ حوالي ٥٨,٣ ريال عُمانى شهرياً (جدول رقم: ٥)، وذلك مع وجود اختلافات جغرافية (مكانية) واضحة بين المحافظات والمناطق العُمانية. حيث بلغ متوسط استهلاك الفرد في محافظة مسقط حوالي ٧٩,٥ ريال عُمانى، ٦٠,٦ في مسندم، بينما ينخفض إلى أقل من ٥٠ ريالًا عُمانياً في كل من الوسطى والداخلية والباطنة (شكل رقم: ١٠).

## شكل (١٠): المتوسط الشهري لاستهلاك الفرد في عُمان بالريال العُمانى (٩٩ / ٢٠٠٠).




المصدر: وزارة الاقتصاد الوطنى، مسح نفقات ودخل الأسرة ١٩٩٩/٢٠٠٠.

## رابعاً: المرأة العُمانية والتنمية البشريةَ (Woman & Human Development)

اهتم المجتمع العُمانى اهتماماً كبيراً بشؤون المرأة، وذلك تماشياً مع التوجه الدولي في هذا الشأن، فقد حرصت الأمم المتحدة منذ إنشائها على الالتزام بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة الذي أقر بميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، وتضمنه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، ثم اعتمدت الأمم المتحدة في عام ١٩٧٩ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (حمدى عزت، يونيو ٢٠٠٥، ص: ٧)، كما اعتبرت الفترة من ١٩٧٦ حتى ١٩٨٥عقداً دولياً للمرأة. ثم أدخلت الأمم المتحدة واحداً من أهم مقاييس التنمية البشرية، وهو ما يعرف بمقياس التمكين Empowerment، ويقصد به قياس مدى تحقيق مساواة المرأة بالرجل على جميع المستويات (الاقتصادية والثقافية والحقوقية والسياسية) والقطاعات في داخل المجتمع. وقد حدد المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum في جنيف خمسَ قضايا أساسية عند مناقشة مسألة عدم المساواة بين الرجل والمرأة وهى:

* المساواة (الشراكة) الاقتصادية (وهى مساواة المرأة بالرجل في المساهمة في الجوانب الاقتصادية).
* الفرص الاقتصادية (يقصد بها الفرص الاقتصادية المتاحة أمام المرأة في المجتمع).
* التمكين السياسي للمرأة (مشاركة المرأة في الجوانب السياسية).
* الحصول على التعليم (فرص المرأة في الحصول على حقها في التعليم).
* الصحة والرفاه الاجتماعى (حصول المرأة على رعاية صحية مساوية للرجل وتمتعها بحياة كريمة). (Augusto & Saadia, 2005, p. 2).

ويعتبر تعليم المرأة أحد أهم أبعاد التنمية البشرية، حيث ارتفاع مستوى

التعليم بين الإناث قد يؤدى إلى انخفاض معدلات الخصوبة وبالتالي معدل النمو السنوي للسكان، وأيضا انخفاض معدل وفيات الأطفال الرضع، وكذلك زيادة فرص العمل خارج قطاع الزراعة (Griffin & Knight, 1989, p. 593) ويذهب البعض إلى أن تعليم المرأة يعد استثماراً أفضل عشر مرات من مضاعفة عدد الأطباء وسبع مرات من مضاعفة الدخل القومي (قاسم العمرى، ٢٠٠٥، ص: ٥٦)، مما يوضح دور المرأة في عملية التنمية.

وقد أتاحت الحكومة العُمانية للمرأة فرصة التعلم والمساهمة في سوق العمل وكذلك المشاركة في مختلف الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، مما أدى إلى تغيير مكانتها في الأسرة والمجتمع. فالمرأة هي نصف المجتمع ولا يمكن تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة بمفهومها الحديث بدون مشاركة المرأة.

يتميز وضع المرأة العُمانية بمروره بمرحلتين أساسيتين: مرحلة ما قبل النهضة، ومرحلة ما بعد النهضة (جدول رقم: ٩).

* ففي المرحلة الأولى (قبل عام ١٩٧٠): التي عانى فيها المجتمع العمانى (والمرأة جزء منه) من الوضع الاقتصادي المتدني المتمثل في بساطة وقلة الأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى أنه مجتمع قبلّي تحكمه قيم ونظم وأنماط سلوكية محددة، مما أثر على وضع المرأة في المجتمع في تلك الفترة سواء في مجتمع الصيد الساحلي أو المجتمع البدوي أو المجتمع الريفي أو حتى في المجتمع الحضري. حيث لم يكن في عُمان سوى ثلاث مدارس فقط تخص الذكور، أما الإناث فلم يكن لهن أي مدرسة نظامية، بل كان بعضهن يذهب إلى الكتاتيب لحفظ القرآن الكريم (شيخة المسلمى، ١٩٩٨، ص: ١٤٢-١٤٨). وقد ظلت المرأة العُمانية في هذه الفترة حبيسة جملة من القيم والعادات

والتقاليد التي تضع المرأة في مرتبة أدنى من الرجل. حيث كان دورها يقتصر على القيام بالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، أما تعليمها فكان أحد العيوب الاجتماعية (سالم الخضوري، ٢٠٠٤، ص ص: ٣٠١-٣١٣). ويتلخص وضع المرأة في هذه الفترة في حرمانها من التعليم وبالتالي المشاركة في الحياة الاجتماعية العامة، واقتصار دورها على القيام بالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال.

* المرحلة الثانية (بعد عام ١٩٧٠): والتي تعد البداية الحقيقية للتعليم في سلطنة عُمان، حيث افتتح في العام الدراسي ٧٠/ ١٩٧١ ثلاث مدارس ابتدائية للإناث، وبلغ عدد الطالبات الملتحقات بها حوالي ١١٣٦ طالبة، ثم ارتفع عدد الطالبات إلى ١٧٠٩٩٤ طالبة في العام ٩٠/ ١٩٩١، ثم إلى ٢٣٦٣٣١ طالبة عام ٩٥/ ١٩٩٦. وفى عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ أصبحت حصة العُمانيات في التعليم العام حوالي النصف تقريباً (٤٩ ٪)، أما في جامعة السلطان قابوس فكانت نسبة العمانيات الملتحقات بالجامعة حوالي ٥١,٦ ٪ (وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٣، ص: ١٠٠). كما تشكل المرأة العُمانية النسبة الأكبر من الدارسين في مراكز محو الأمية وتعليم الكبار(وزارة الإعلام، ٢٠٠٤، ص: ١٨٢)، مما يوضح مدى إقبال المرأة العُمانية على التعليم حتى يمكنها المشاركة بفاعلية في نهضة عُمان الحديثة.

ومما سبق يتبين أن التحاق أعداد كبيرة من الإناث بمراحل التعليم المختلفة يعتبر نجاحاً كبيراً للسياسة التعليمية في السلطنة، كما يُعتبر ذلك مؤشراً للتقدم في مجال التنمية البشرية بشكل مباشر.

وقد صاحب هذا التطور الكبير في مجال تعليم العُمانيات تطور أخر مرتبط به، وهو انخراط العُمانيات في سوق العمل، حيث تشارك

العُمانيات في العمل في قطاعات التعليم والصحة والجهاز الإدارى للدولة (أي في معظم قطاعات العمل الحكومي) وكذلك في القطاع الخاص بقطاعاته المختلفة. حيث تضمن قانون الخدمة المدنية الصادر بالمرسوم السلطاني ٨/ ٨٠ واللائحة التنفيذية له رقم ٥٢/ ٨٤ المساواة في اختيار الموظفين لشغل الوظائف دون تفرقة بين الرجل والمرأة، بما لا يتعارض مع طبيعة المرأة، وجعل اختيار الموظفين من الجنسين مبنياً على أساس الجدارة (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ١٩٩٥، ص: ١٢).

ومن ثم فقد أصبحت الفرصة مهيأة أمام المرأة العمانية في الإنحراط بقوة في سوق العمل، ولعل الرواج الاقتصادي في السلطنة يمكنه توفير فرص أكبر للتوظيف بشكل عام وللمرأة بشكل خاص. ومن منطلق أنه لا توجد قيود قانونية تمنع المرأة العُمانية من تولى المناصب القيادية فإن المرأة العُمانية تشغل الآن وظائف عليا بالجهاز الإداري للدولة وعضوية مجلسي الدولة والشورى[١]، فتشغل حوالي ١٢ ٪ من الوظائف العليا في الدولة، وتمثل ٣١ ٪ من العاملين في قطاع الخدمة المدنية (وزارة الإعلام، ٢٠٠٤، ص: ١٩٩). وتشكل العُمانيات نحو ٥١,١ ٪ من جملة العاملين في هيئات التدريس بالمدارس الحكومية عام ٢٠٠٤، كما يشكلن حوالي ٥٧,٦ ٪ من جملة الإداريين العاملين بحقل التربية والتعليم في نفس السنة (وزارة التربية والتعليم، دائرة الإحصاء التربوي، ٢٠٠٥). وقد استغلت المرأة العُمانية هذه الانطلاقة الكبيرة في سوق العمل لتدخل وبقوة مجالات العمل المدني، حيث بدأت تنخرط في المنظمات غير الحكومية (NGOs)

---

(١) تمتعت المرأة العُمانية بحقها في عضوية مجلس الشورى لأول مرة عام ١٩٩٤، حيث مُثلت بعضوين عن محافظة مسقط كبداية للمساهمة برأيها في شؤون وطنها (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ١٩٩٥، ص: ٧).

مثل جمعية المرأة العُمانية، التي كان عدها ثلاث جمعيات فقط يعمل بها نحو ٩٥٠ من العضوات، وسرعان ما زاد العدد إلى ١٣ جمعية وعدد عضواتها إلى ٢٥٥٨ عام ١٩٩٠، وفى عام ٢٠٠٣ ارتفع عدد الجمعيات إلى ٣٩ وعدد العضوات إلى ٣٠٩٠ (وزارة الاقتصاد الوطني، أكتوبر ٢٠٠٤، ص ص: ٥٦٢-٥٦٣). وتنتشر هذه الجمعيات في مختلف المناطق والولايات بالسلطنة، حيث تقوم بدور نشط لرعاية المرأة العُمانية والنهوض بها اجتماعياً وثقافياً وصحياً.

**جدول (٩): وضع المرأة العُمانية مقارنة بين عصر ما قبل النهضة والوضع الحالي.**

| المؤشر | قبل عصر النهضة (قبل ١٩٧٠) | الوضع الحالي (منذ عام ١٩٧٠) |
| --- | --- | --- |
| الوضع الاقتصادي | اقتصاد تقليدي، أدوات إنتاج بسيطة (لا يوفر فرص عمل). | اقتصاد نشط يشهد تطوراً في معظم القطاعات (يوفر فرصاً للعمل). |
| مدارس للإناث | لا يوجد | عدد كبير من المدارس |
| نسبة الطالبات في المدارس | ---- | ٤٩ ٪ من عدد الطلاب |
| نسبة الطالبات في الجامعات | ---- | ٥٠ ٪ تقريباً (جامعة السلطان قابوس) |
| المجتمع | قبلي تحكمه قيود وأنماط سلوكية | محافظ يعتبر المرأة نصف المجتمع |
| نسبة العُمانيات في الوظائف العليا | ---- | ١٢ ٪ |
| نسبة العُمانيات في قطاع الخدمة المدنية | ---- | ٣١ ٪ |

**(تابع) جدول (٩): وضع المرأة العُمانية مقارنة بين عصر ما قبل النهضة والوضع الحالي.**

| المؤشر | قبل عصر النهضة (قبل ١٩٧٠) | الوضع الحالي (منذ عام ١٩٧٠) |
|---|---|---|
| نسبة العُمانيات من جملة هيئة التدريس بالمدارس الحكومية | ---- | ٥١,١ ٪ ( ٢٠٠٤) |
| نسبة العُمانيات من جملة الإداريين بقطاع التعليم | ---- | ٥٧,٦ ٪ (٢٠٠٤) |
| عضوية العُمانيات في مجلسي الدولة والشورى | ---- | موجودة بالمجلسين |
| مشاركة العُمانيات في جمعيات المجتمع المدني | ---- | ٣٠٩٠ هو عدد عضوات جمعيات المرأة العُمانية عام ٢٠٠٣ |
| شغل منصب سفيرة في الخارج | ---- | عدد من السفيرات العُمانيات |
| شغل مناصب وزارية | ---- | أربعة مناصب وزارية في الحكومة الحالية |

**المصدر:** من إعداد الباحث اعتماداً على مصادر مختلفة.

ويعكس هذا الإقبال الكبير على العمل في جمعيات العمل المدني مدى التغيير الذي حدث للمرأة العمانية منذ عام ١٩٧٠ ، فبعد أن كانت محرومة من التعليم ودورها منحصر في أعمال المنزل، أصبحت تشارك الرجل في بناء

النهضة العُمانية، حيث تعمل في معظم قطاعات العمل وكذلك في الجمعيات غير الحكومية. بل وصلت المرأة العُمانية إلى أعلى المناصب القيادية فخلاف السفيرات العُمانيات في الخارج هناك أربعة نساء تشغلن مناصب وزارية في الحكومة مثل: التعليم العالي، والسياحة، والتنمية الاجتماعية، ورئيس الهيئة العامة للصناعات الحرفية.

## ٤- التفاوت الجغرافي في مستويات التنمية البشرية بين المحافظات والمناطق:

يتضح مما سبق أن هناك تفاوتاً جغرافياً في مؤشرات التنمية البشرية بين المحافظات والمناطق العُمانية، حيث يوجد تفاوت في المؤشرات الصحية والتعليمية ومستويات الدخل ومتوسطات الاستهلاك. الأمر الذي انعكس على أدلة التنمية البشرية الفرعية وبالتالي على دليل التنمية البشرية بشكل عام. حيث تتفاوت محافظات ومناطق السلطنة حسب دليل التنمية البشرية ما بين المستوى المرتفع ودون المتوسط، بينما تقع معظم المحافظات والمناطق ضمن المستوى المتوسط.

ويرجع ذلك الاختلاف والتفاوت إلى عدة عوامل أهمها: الوضع الإداري للمحافظة أو المنطقة، عدد السكان، الموارد الطبيعية والبشرية، والخدمات التي تتمتع بها.

ولعل حركة السكان (الهجرة) تعكس مدى التفاوت الجغرافي في مؤشرات التنمية البشرية في عُمان، حيث يمكن للهجرة أن تعطى مؤشراً لنوعية وطبيعة وعدد المشروعات التنموية التي يتم تنفيذها بالوحدات الجغرافية المختلفة. يتحرك السكان العُمانيون في صورة هجرة بدوية -

حضرية أو ريفية – حضرية، والهجرة إلى مسقط[1] خير مثال على ذلك، حيث يتضح من الجدول رقم: ١٠ أن سكان مسقط العُمانيين تزايدوا بنسبة قدرها ٢٩,١ ٪ في الفترة ١٩٩٣ حتى ٢٠٠٣، بينما كانت نسبة الزيادة لجملة سكان المحافظة هي ١٥,١ ٪ لنفس الفترة. حيث يفترض أن لا تكون للزيادة الطبيعية الدور الأكبر في هذه الزيادة، وذلك لكون مسقط عاصمة الدولة وتتمتع بكافة أنواع الخدمات التعليمية والصحية والثقافية، كما تقل بها المناطق الريفية. ولذلك ينخفض بها معدل المواليد عن باقي محافظات ومناطق السلطنة.

وبحساب معدل النمو السنوي (١٩٩٣-٢٠٠٣) لسكان مسقط العُمانيين تبين أنه معدل مرتفع جداً (٢,٥٥ ٪) (جدول رقم: ١٠) بالمقارنة بمعدل النمو السنوي لجملة سكان عُمان (١,٤٩ ٪)، وكذلك لجملة السكان العُمانيين (١,٨٣ ٪). ويدل ذلك على وجود تيار هجرة واضح إلى محافظة مسقط من المناطق البدوية والريفية وكذلك من المدن العُمانية الأخرى، وذلك للحصول على فرصة عمل حيث تتركز في مسقط المشروعات المركزية اللازمة لإدارة الدولة الحديثة من وزارات ومؤسسات خدمية مركزية وخدمات اجتماعية متنوعة توفر الكثير من فرص العمل ( طلال العوضي، ووفيق جمال، ٢٠٠٥)، أو للتمتع بالخدامات التي تقدم إلى سكانها، فهي العاصمة الإدارية والتجارية والخدمية للدولة.

---

(١) يقصد بمسقط المحافظة وليس المدينة، فمدينة مسقط القديمة يحيطها سور كبير مرتبط بالجبال والمنازل التاريخية الكبيرة، ويغطى هذا السور مساحة قدرها خمسة كيلومترات مربعة، ويرتبط بثلاثة أبواب تاريخية كبيرة هي الباب الكبير وباب ولجات وباب المثاعيب (محمد الرحبى، ٢٠٠٦، ص: ١١). أما المحافظة فتتكون من ست ولايات، هي: مسقط وبوشر والسيب ومطرح والعامرات وقريات، وبكل ولاية من هذه الولايات مدينة أو أكثر.

**جدول (١٠): الزيادة السكانية ومعدل النمو السنوي لسكان محافظة مسقط (١٩٩٣-٢٠٠٣).**

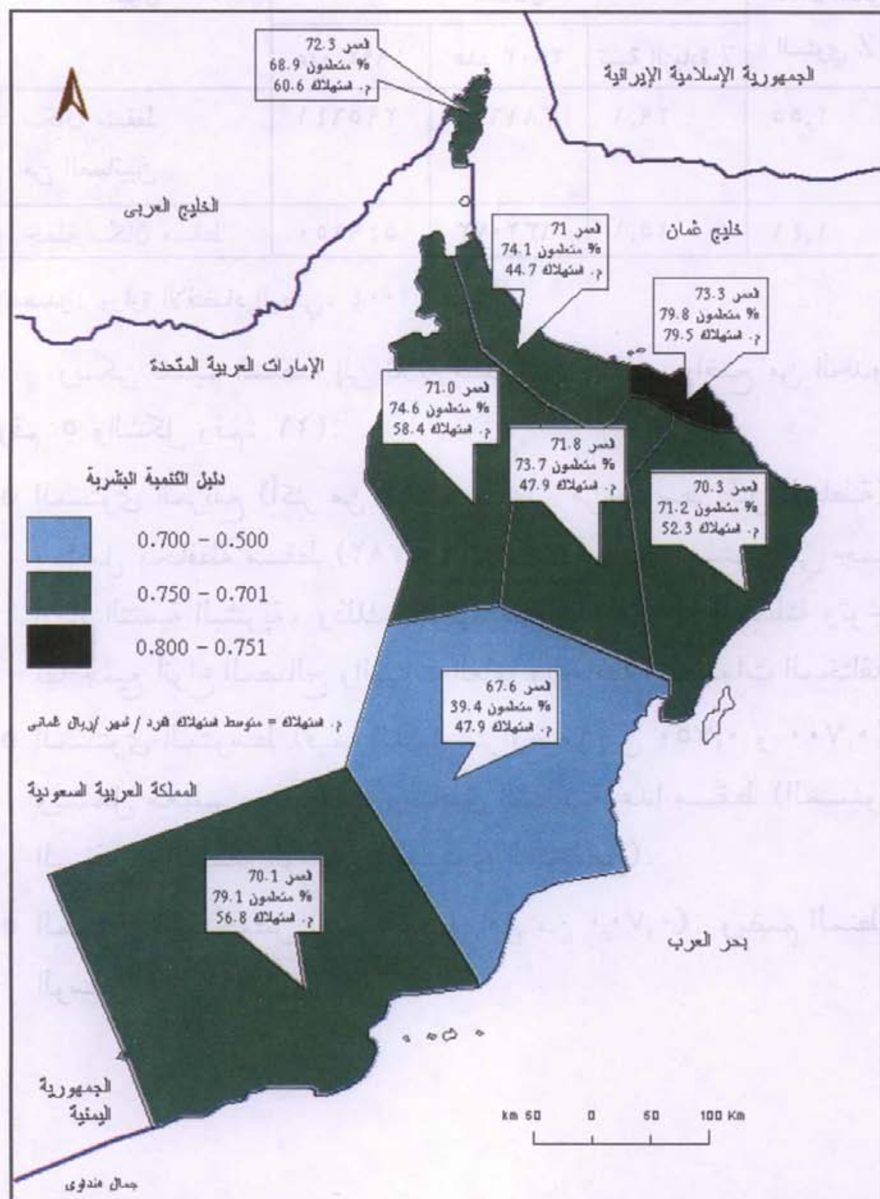
| البيان | السكان | | | معدل النمو السنوي ٪ |
|---|---|---|---|---|
| | عدد ١٩٩٣ | عدد ٢٠٠٣ | نسبة الزيادة ٪ | |
| سكان مسقط من العُمانيين | ٢٩٥٦٤١ | ٣٨١٦١٢ | ٢٩,١ | ٢,٥٥ |
| جملة سكان مسقط | ٥٤٩١٥٠ | ٦٣٢٠٧٣ | ١٥,١ | ١,٤١ |

**المصدر**: وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٤، ص: ١٦.

ويمكن تقسيم السلطنة إلى ثلاثة مستويات (كما هو واضح من الجدول رقم: ٥ والشكل رقم: ١١):

* المستوى المرتفع (أكثر من ٠,٧٥٠، أعلى من متوسط دليل السلطنة): ويشمل محافظة مسقط (٠,٧٨٢) التي تتمتع بأعلى مستوى في جميع أبعاد التنمية البشرية، وذلك لكونها العاصمة الإدارية للسلطنة وتوجد بها جميع أنواع المصالح والهيئات العامة والخاصة والخدمات المختلفة.
* المستوى المتوسط (قيمة الدليل تتراوح ما بين ٠,٧٥٠ و ٠,٧٠٠): ويشمل معظم محافظات ومناطق السلطنة عدا مسقط (المستوى المرتفع) والمنطقة الوسطى (المستوى المنخفض).
* المستوى المنخفض (قيمة الدليل أقل من ٠,٧٠٠): ويضم المنطقة الوسطى فقط (٠,٦٢٨).

شكل (١١): التفاوت الجغرافي لدليل ومؤشرات التنمية البشرية في المحافظات والمناطق العُمانية ٢٠٠٣.



* **الصعوبات التي تواجه التنمية في عُمان**

تواجه برامج ومشروعات التنمية مجموعة من الصعوبات، وتتوقف قدرة برامج وخطط التنمية في التغلب على هذه الصعوبات على طبيعة المجتمع وأيضاً طبيعة ونوعية البرامج والمشروعات. وقد لخص سالم الخضورى في دراسته ٢٠٠٤، حزمة من الصعوبات التي تواجه برامج وخطط التنمية في عُمان ومنها: قلة الموارد الاقتصادية، وجمود العادات والتقاليد، وعدم وعى أفراد المجتمع بالتنمية، ونقص الموارد البشرية ذات المهارة (ص ص: ٣٧٥-٣٧٨). كما توجد بعض الصعوبات الجغرافية الأخرى مثل: سيادة المناخ الحار الجاف (أثر ذلك على الموارد المائية والزراعية)، وصعوبة التضاريس، ونقص موارد المياه، والشكل الطولي للدولة وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق وأثر ذلك على تشتيت جهود التنمية، والبطالة بين صفوف العُمانيين بسبب انخفاض أجور العمالة الوافدة (خاصة الآسيوية منها).

## ٥ - عُمان والتنمية البشرية في العالم:

كان ترتيب عمُان في التقرير الدولي للتنمية البشرية عام ١٩٩٠ هو ١١٠ (من مجموع ١٧٤ دولة) بدليل قدره ٠,٣٣٥، ومنذ ذلك الوقت وعُمان تحرز تقدماً كبيراً في مجال التنمية البشرية بسبب السياسات الحكومية الواضحة في مجال تنمية الإنسان العُمانى اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، مما جعل سلطنة عُمان تنتقل إلى الترتيب ٩١ بدليل ٠,٧١٥ عام ١٩٩٥ (جدول رقم: ١١)، ونتيجة لتحسن الظروف المعيشية للسكان ارتفعت قيمة دليل التنمية البشرية العُمانى إلى ٠,٧٣٠ ليصعد بها ترتيب عُمان أربعة مراكز (٨٦) وذلك في عام ٢٠٠٠، ومع تواصل الجهود التنموية تحسن ترتيب سلطنة عُمان كثيراً ليصل إلى ٧٤ (من ١٧٧ دولة) بقيمة قدرها ٠,٧٧٠ عام ٢٠٠٤.

جدول (١١): تطور ترتيب عُمان

في تقارير التنمية البشرية العالمية (١٩٩٠ - ٢٠٠٥).

| سنة التقرير | قيمة الدليل | ترتيب عُمان (من ١٧٤ دولة) | سنة التقرير | قيمة الدليل | ترتيب عُمان (من ١٧٧ دولة) |
|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٠ | ٠,٣٣٥ | ١١٠ | ٢٠٠٤ | --- | ٧٤ |
| ١٩٩٥ | ٠,٧١٥ | ٩١ | ٢٠٠٥ | ٠,٧٧٠ | ٧١ |
| ٢٠٠٠ | ٠,٧٣٠ | ٨٦ | | ٠,٧٨١ | |

المصدر : UNDP, Human Development Reports, 1990 - 2005.

وقد أوضح أحدث تقرير عالمي للتنمية البشرية الصادر عن البرنامج الانمائى للأمم المتحدة UNDP عام ٢٠٠٥ بعنوان "التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساو" أن عُمان تحتل الترتيب رقم ٧١ (من بين ١٧٧ دولة) بدليل تنمية بشرية قدره ٠.٧٨١، وهى بذلك تسبق دولاً كبرى مثل: أوكرانيا (٧٨)، والصين (٨٥)، وتركيا (٩٤)، وجنوب إفريقيا (١٢٠)، ونيجيريا (١٥٨). وعربياً تتفوق عُمان على دول عربية كبرى أيضاً مثل المملكة العربية السعودية (٧٧)، وتونس (٨٩)، وسوريا (١٠٦)، ومصر (١١٩)، والمغرب (١٢٤)، مما يعنى أن السلطنة تشهد نهضة تنموية كبيرة في الآونة الأخيرة.

## ٦- الخاتمة: مستقبل التنمية البشرية في عُمان:

مما سبق يتضح أن هناك خُطئ تنموية واضحة وسريعة نحو التحول والنهوض بالمجتمع بكافة جوانبه وشرائحه. وتتمثل مسيرة التنمية في عُمان في تحول الاقتصاد العماني من اقتصاد بدائي يعتمد على الحرف التقليدية (مثل: صيد الأسماك وتربية الماشية وإنتاج التمور) إلى اقتصاد نشط يحقق

معدلات نمو واضحة تهدف إلى تنمية المواطن العُمانى اقتصادياً واجتماعياً (تعليمياً وصحياً وثقافياً). وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

**أولاً: تحسنت الأوضاع في:**

١ - الحالة الصحية للسكان، حيث انخفض معدل الوفيات العام ووفيات الأطفال الرضع، وذلك بعد التوسع في إنشاء المستشفيات والمراكز الصحية في ربوع السلطنة، مما أدى إلى ارتفاع متوسط العمر المتوقع عند الميلاد.

٢ - نسبة الالتحاق بالمدارس ومؤسسات التعليم العالي، بعد التوسع في إنشاء المدارس والمعاهد والجامعات الحكومية والخاصة، وكذلك مراكز محو الأمية، مما أدى إلى انخفاض نسبة الأمية بشكل كبير، وفى فترة قصيرة.

٣ - مستوى معيشة الأفراد بشكل واضح منذ عام ١٩٧٠، ويلاحظ ذلك من خلال مستويات الاستهلاك والتملك العالية للأفراد والأسر العُمانية.

٤ - مساهمة المرأة العُمانية في بناء النهضة الحديثة عن طريق تعليمها وتثقيفها وتنمية مهاراتها، ومن ثم تحسن وضعها في المجتمع بصورة واضحة عن ذي قبل، وأصبحت تشارك الرجل في كافة قطاعات الإنتاج، والحياة الاجتماعية، والثقافية، والسياسية.

وقد أدى ذلك إلى تحسن كبير في مؤشرات التنمية البشرية في عُمان حتى احتلت ترتيباً متقدماً في فئة التنمية البشرية المتوسطة حسب أحدث تقرير التنمية البشرية في العالم عام ٢٠٠٥.

**ثانياً:** تبين وجود تفاوت جغرافي لمؤشرات التنمية البشرية بين المحافظات والمناطق العُمانية، حيث يوجد تفاوت في المؤشرات الصحية

والتعليمية ومستويات الدخل ومتوسطات الاستهلاك. وبشكل عام تتفوق محافظة مسقط على بقية المحافظات والمناطق حيث كونها العاصمة الإدارية والتجارية.

ولعل النظرة المستقبلية تقتضى دراسة ومراجعة ما تم من مشروعات وعمليات تنموية في جميع القطاعات والمؤسسات في السلطنة. وقد تم تبنى هذا التوجه عند إعداد الرؤية المستقبلية للاقتصاد العُمانى: عُمان ٢٠٢٠. حيث تهدف استراتيجية التنمية طويلة المدى عُمان ٢٠٢٠ إلى ضمان استقرار دخل الفرد عند مستواه الحالي كحد أدنى، والسعي إلى مضاعفته بالقيمة الحقيقية بحلول عام ٢٠٢٠. وتلخصت المحاور الأساسية لهذه الاستراتيجية في الآتي:

١ - تنمية الموارد البشرية وتطوير قدرات ومهارات العُمانيين لمواكبة التطور التقني ومواجهة الظروف المتغيرة.

٢ - تهيئة مناخ اقتصادي مستقر بهدف تنمية القطاع الاقتصادي على أن يكون قادراً على الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية للسلطنة، وبأساليب تتسم بالكفاءة والمحافظة على سلامة البيئة (صدرت استراتيجية وطنية لحماية البيئة عام ١٩٩٥، إطار رقم: ٣).

٣ - تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التنوع الاقتصادي والعمل على الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة.

٤ - تحسين المستوى المعيشي للمواطن والعمل على تخفيض التباين فيما بين المناطق وفئات الدخل المختلفة، وكذلك ضمان استفادة كافة المواطنين من ثمار عملية التنمية.

٥ - المحافظة على المكتسبات التي تحققت خلال الفترة الماضية من عصر

**إطار (٣)**

**أهداف الاستراتيجية الوطنية لحماية البيئة العُمانية**

تتلخص أهم أهداف هذه الاستراتيجية الصادرة عام ١٩٩٥ في:

١ - استمرارية التقدم الاقتصادي والاجتماعي دون أن تطغى اعتبارات تراكم الثروة المادية على اعتبارات سلامة البيئة وتجدد مواردها.

٢ - صيانة النظم الايكولوجية كأساس للحياة والتقدم، مع الاستثمار المتواصل في المشروعات والبرامج الهادفة إلى الارتقاء بها.

٣ - صيانة وتطوير القاعدة الأساسية للموارد الطبيعية وعدم تحميلها فوق طاقتها على الإنتاج والتجدد، تأميناً لاستدامة التنمية وحفظ حق الأجيال القادمة في نصيب عادل من هذه الموارد.

وقد جرت ترجمة هذه الأهداف بعيدة المدى إلى أهداف متوسطة المدى وأخرى قصيرة المدى.

**المصدر**: وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٣، ص ص: ١٥١ - ١٥٢.

النهضة، والعمل على صيانتها وتطويرها، وكذلك استكمال بعض الخدمات الأساسية والضرورية (وزارة الاقتصاد الوطني، يناير ٢٠٠١، ص ص: ١-٦).

ويتطلب الانطلاق للمستقبل ضرورة مراعاة الآتي:

١ - ضمان استقرار الوضع الاقتصادي في مستوى شبه ثابت، عن طريق رفع معدلات النمو الاقتصادي وتنوع مجالات الأنشطة الاقتصادية.

٢ - العمل على تحقيق التوازن بين التنمية الأفقية (الكم) والتنمية الرأسية (الكيف) في قطاعات المجتمع مثل: التعليم؛ وذلك لتحسين مستوى القدرات والمهارات البشرية، بهدف الارتقاء بالمورد البشرى الذي هو الأساس لكل عمليات التنمية والتحديث.

٣ - العمل على توسيع قدرات السوق حتى يسمح بقيام عمليات إنتاجية تسمح بامتصاص البطالة من بين صفوف العمانيين.

٤ - العمل على تحقيق التوازن التنموي بشكل أكبر بين محافظات ومناطق السلطنة؛ وذلك لتقليل الفروق التنموية بين هذه المحافظات والمناطق.

٥ - ضرورة العمل على تنمية مفهوم ثقافة التنمية الوطنية لدى أفراد وطبقات المجتمع، حيث لا يقل البعد الثقافي أهمية عن الاهتمام بزيادة الإنتاج وصيانة الموارد.

إن هذه التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سوف تساعد في توفير ما يحتاجه العُمانيون في مواجهة التحديات التي تعوق مواصلة مسيرة نهضتهم الحديثة والتقدم نحو الأفضل.

## المصادر والمراجع:

### أولاً: باللغة العربية


* الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي (UNDP)، ٢٠٠٤، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٤، "الحرية الثقافية في عالمنا المتنوع"، النسخة العربية.
* بتول شكوري، ٢٠٠٤، الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ( ألا سكوا)، المنتدى العربي للسكان ١٩/ ١١/ ٢٠٠٤، بيروت.
* جريدة الوطن العُمانية، التقرير الأول للتنمية البشرية، العدد ٧٧٣٧ في ٢٣/٩/٢٠٠٤.
* جمال محمد هنداوي، ٢٠٠٥، الموارد العُمانية والتنمية البشرية، بحث منشور بالندوة العلمية "التنمية والبيئة" وزارة التعليم العالى، كلية التربية بصلالة، (١٢-١٤/ ١٢/ ٢٠٠٥) محافظة ظفار، سلطنة عُمان.
* حمدي على عزت، يونيو ٢٠٠٥، إسهام المرأة في القوى العاملة بمملكة البحرين، رسائل جغرافية، العدد: ٣٠١، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية.
* روبين بيدويل، ١٩٩٤، عُمان في صفحات التاريخ، العدد السابع، ط ٣، ترجمة محمد أمين عبدالله، وزارة التراث القومي والثقافة، مسقط.
* سالم محمد خميس الخضوري، ٢٠٠٤، التنمية والتحديث في المجتمع العُمانى المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية.

* سعود سالم العنسي، ١٩٩٤، السكان وإدارة الموارد ومقوماتها في عُمان، دار جريدة عُمان.
* ----------، ١٩٩١، العادات العُمانية، وزارة التراث القومي والثقافة.
* شركة تنمية نفط عُمان، ١٩٨٥، النفط في عُمان، مسقط.
* شيخة سالم سليم المسلمي، ١٩٩٨، المرأة العُمانية وعملية التنمية، في: اتجاهات التطوير والتحديث في العلوم الإنسانية (دراسات نظرية وتطبيقية)، محاضرات الأسبوع الثقافي الأول لكلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، مسقط.
* طلال العوضي ووفيق جمال الدين، ٢٠٠٥، الهجرة إلى مسقط، ندوة: الوضع السكاني في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية رؤية خليجية، اللقاء العلمي الأول للجمعية الجغرافية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مارس ٢٠٠٥، الرياض.
* طه عبد العليم رضوان، ١٩٩٨، سكان عُمان بين التقدير والتعداد في القرن العشرين، في: اتجاهات التطوير والتحديث في العلوم الإنسانية (دراسات نظرية وتطبيقية)، محاضرات الأسبوع الثقافي الأول لكلية الآداب، جامعة السلطان قابوس، مسقط.
* فتحي محمد أبو عيانة، ١٩٨٧، السكان والعمران الحضري، بحوث تطبيقية في بعض الأقطار العربية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
* قاسم زهران العمرى، ٢٠٠٥، صورة المرأة العُمانية العاملة في ثقافة الشباب: دراسة ميدانية، المطبعة الشرقية، مسقط.
* لطفي عبد القادر دسوقي، ديسمبر ١٩٩٤، إدارة البيئة البحرية في سلطنة

عُمان، مجلة الإداري، معهد الإدارة، العدد: ٥٩، مسقط.

* مجلس التنمية، الأمانة العامة، يوليو ١٩٩١، خطة التنمية الخمسية الرابعة (١٩٩١ - ١٩٩٥)، مسقط.

* محمد أحمد الرويثى (محرر)، ومصطفى محمد خوجلى (مراجع)، ٢٠٠٣، سكان العالم العربي، الواقع والمستقبل: دراسة ديموجرافية، القسم الآسيوي، مكتبة العبيكان، الرياض.

* محمد سيف الرحبى، ٢٠٠٦، حكايا المدن: كتابة أولية لسيرة عشر مدن عُمانية، وزارة الإعلام، مسقط.

* محمد صالح الربدى، ٢٠٠٥، دراسات في سكان المملكة العربية السعودية: مصادر المعلومات والبيانات السكانية، الرياض.

* محمود طه أبو العلا، ١٩٨٨، جغرافية إقليم عُمان، مكتبة الفلاح، الكويت.

* مها الوهيبى، ديسمبر ٢٠٠٤، عيون السلطنة ثروة مائية في حياة العُمانيين، الإنسان والبيئة، العدد ٥٥، ص ص: ٤-٧، وزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه، سلطنة عُمان.

* وزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه، ٢٠٠٥، الأفلاج وصيانتها في سلطنة عُمان، مسقط.

* ----------------------، ٢٠٠٤، موارد المياه في سلطنة عُمان: دليل إرشادي، الطبعة الثانية، مسقط.

* وزارة البلديات الإقليمية والبيئة وموارد المياه، مايو ٢٠٠٠، الإستراتيجية الوطنية وخطة عمل التنوع الاحيائى، مسودة الوثيقة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مسقط.

* وزارة التربية والتعليم، دائرة الإحصاء التربوي، ٢٠٠٥، الكتاب السنوي للإحصاءات التعليمية ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ (CD)، مسقط.
* وزارة التنمية، ديسمبر ١٩٩٦، خطة التنمية الخمسية الخامسة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠)، مسقط.
* --------، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ١٩٩٣، النشرة التفصيلية لنتائج التعداد، مسقط.
* وزارة التنمية المحلية، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، ٢٠٠٣، الإسكندرية: تقرير التنمية البشرية ٢٠٠٣، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بجمهورية مصر العربية.
* وزارة الزراعة والثروة السمكية، دائرة الإحصاء، ١٩٩٨، بيانات غير منشورة عن: الزمام الكلى والزمام الزراعي في السلطنة، مسقط.
* وزارة الصحة، المديرية العامة للتخطيط، ٢٠٠٤، التقرير الصحي السنوي لعام ٢٠٠٣، مسقط.
* وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، ١٩٩٥، التقرير الوطني سلطنة عُمان: المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، بجينغ، سبتمبر ١٩٩٥، مسقط.
* وزارة النفط والغاز، ٢٠٠٥، بيانات غير منشورة عن: أهم الإنجازات في قطاعي النفط والغاز خلال عصر النهضة المباركة، مسقط.
* وزارة الاقتصاد الوطني، ٢٠٠٥، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام ٢٠٠٣، نتائج التعداد على مستوى السلطنة، المجلد الأول، مسقط.
* -----------، أكتوبر ٢٠٠٤، الكتاب الإحصائى السنوي، الإصدار الثاني والثلاثون، مسقط.

* ---------، إدارة التعداد، ٢٠٠٤، بيانات ومؤشرات مختارة من نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت ١٩٩٣- ٢٠٠٣، مسقط.
* ---------، ٢٠٠٣، عُمان تقرير التنمية البشرية، مسقط.
* ---------، أغسطس ٢٠٠٣، الكتاب الإحصائي السنوي، الإصدار الحادي والثلاثون، مسقط.
* ---------، مارس ٢٠٠١، البيئة والتنمية البشرية، مسقط.
* ---------، يناير ٢٠٠١، خطة التنمية الخمسية السادسة ٢٠٠١-٢٠٠٥: المكونات الرئيسية للخطة وأهم مؤشراتها، مسقط.
* ---------، ٢٠٠٠، ثلاثون عاماً من المسيرة التنموية (١٩٧١ - ٢٠٠٠)، مسقط.
* وزارة الإسكان، ١٩٩٦، التقرير الوطني للمستوطنات البشرية في سلطنة عُمان، الموئل الثاني، مسقط.
* وزارة الإعلام، ٢٠٠٤، عُمان ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥، مسقط.
* وفيق محمد جمال الدين إبراهيم، ٢٠٠٣، إنتاج الغاز الطبيعي واستهلاكه في سلطنة عُمان "دراسة في الجغرافيا الاقتصادية"، المجلة الجغرافية العربية، العدد ٤١، جـ١، الجمعية الجغرافية المصرية، القاهرة.
* ---------، يوليو ١٩٩٩، بعض مظاهر جغرافية الإنتاج الزراعي في سلطنة عُمان، رسائل جغرافية، العدد: ٢٣٠، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية.

## ثانياً: باللغة الإنجليزية


* Augusto Lopez-Claros and Saadia Zahidi, 2005, Women's Empowerment: Measuring the Global Gender Gap, World Economic Forum, Geneva.

* Griffin K., and Knight J., 1989, Human Development: The Case for Renewed Emphasis, Journal of Development Planning, Vol. 19.

* Lucia Breierova and Esther Duflo, 2003, The Impact of Education on Fertility and Child Mortality: Do Fathers Really Matter Less Than Mothers? OECD, Development Center, Working Paper No. 217, Paris.

* The Cooperation Council for the Arab States of the Gulf, Secretariat General, 2005, Statistical Bulletin, Vol. 14, Information Center - statistical Department.

* Petroleum Development Oman, June 2002, Sultanate of Oman Field Location Map, PDO Draw No. 48955 PC, Muscat.

* U.N., 1994, Statistical Yearbook.

* UNDP, 1990, Human Development Report "Concept and Measurement of Human Development".

* ———, 1991, Human Development Report "Financing Human Development".

* ———, 1992, Human Development Report "Global Dimensions of Human Development".

* ———, 1993, Human Development Report "People's Participation".

* ———, 1994, Human Development Report "New dimensions of human security".

* ———, 1995, Human Development Report "Gender and human development".

* ———, 1996, Human Development Report "Economic growth and human development".

* ———, 1997, Human Development Report "Human Development to Eradicate Poverty".

* ———, 1998, Human Development Report "Consumption for Human Development".

* ———, 1999, Human Development Report "Globalization with a Human Face".

* ———, 2000, Human Development Report "Human rights and Human Development".

* ———, 2001, Human Development Report "Making new technologies work for human development".

* UNDP, 2002, Human Development Report "Deepening democracy in a fragmented world".

* ———, 2003, Human Development Report "Millennium Development Goals: A compact among nations to end human poverty".

* ———, 2004, Human Development Report "Cultural Liberty in today's diverse world".

* ———, 2005, Human Development Report "International cooperation at a crossroads: Aid, trade and security in an unequal world".

* Xiao J., and Lo L.N.K., 2003, Human Capital Development in Shanghai: Lessons and Prospects, International Journal of Education Development, vol. 23, pp: 411-427, Pergmon.

## سلسلة أعداد الدورية لعامي ٢٠٠٥-٢٠٠٦م

- ٢٩٦- التحديد المناخي للفصول الجغرافية للمدن الرئيسية على سواحل البحر الأحمر في المملكة العربية السعودية . — د .جهاد محمد قربة
- ٢٩٧- المناخ والحاجة إلى تكييف الهواء في وسط وجنوب غرب المملكة العربية السعودية . — د .بدرية محمد عمر حبيب
- ٢٩٨- الماء وأهمية الترشيد لاستخداماته المختلفة بالمملكة العربية السعودية . — د .سعيد بن سويلم التركي
- ٢٩٩-الدراسة الميدانية في مجال الجغرافيا ودور علماء الجغرافيا المسلمين في تطورها . — د .عبدالله احمد سعد الغامدي
- ٣٠٠-رصد التدخل البشري في الهامش الساحلي لغرب الدلتا تحليل بيانات مستشعرة عن بعد . — د .عاطف معتمد عبدالحميد
- ٣٠١-إسهام المرأة في القوى العاملة بمملكة البحرين . — د .حمدي علي عزت
- ٣٠٢- موقع ردم النفايات بدولة الكويت وتأثيرها على المناطق السكنية . — د .مها سعد الفرج
- ٣٠٣- نبات العرفج ـ دراسة في الجغرافيا النباتية وحماية البيئة . — د .عبداللطيف حمود النافع
- ٣٠٤- النمط المكاني المشترك بين الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية . — د .عيسى موسى الشاعر
- ٣٠٥- رسالتان في الجغرافيا الطبية وتأثير البيئة مع دراسة عن تراثنا العلمي . — م .لطف الله قاري
- ٣٠٦ - مظاهر التلوث البيئي في محافظة مسقط سلطنة عمان . — د .وفيق محمد جمال الدين إبراهيم
- ٣٠٧- مكة المكرمة في عيون غير المسلمين . — أ .د .محمد محمود السرياني، د .معراج نواب مرزا
- ٣٠٨- المحددات الاقتصادية والاجتماعية وتأثيرها على تفاوت مستويات الخصوبة عند المرأة الإماراتية . — أ .د .فايز محمد العيسوي
- ٣٠٩- مورفولوجية حفر الانهيار الغائرة بأسياح القصيم بالمملكة العربية السعودية . — د .ماجد محمد محمد الشعلة
- ٣١٠-إقليم بحيرة البرلس — د .رفيق محمود الدياسطي

## سلسلة إصدارات وحدة البحث والترجمة

| | |
|---|---|
| ١ - تقلبات المناخ العالمي | عرض وتعليق: أ.د. محمد صفي الدين أبو العز |
| ٢ - محافظة الجهراء | أ.د. زين الدين غنيمي |
| ٣ - تعدادات السكان في الكويت | أ.د. أمل العذبي الصباح |
| ٤ - أقاليم الجزيرة العربية الكتابات العربية القديمة والدراسات المعاصرة | أ.د. عبدالله يوسف الغنيم |
| ٥ - أشكال سطح الأرض المتأثرة بالرياح في شبه الجزيرة العربية | أ.د. عبدالله يوسف الغنيم |
| ٦ - حول تجربة العمل الميداني لطلاب الجغرافيا بجامعة الكويت | أ.د. صلاح الدين بحيري |
| ٧ - الاستشعار من بعد وتطبيقاته الجغرافية في مجال استخدام الاراضي | أ.د. علي علي البنا |
| ٨ - البدو والثروة والتغير: دراسة في التنمية الريفية للامارات العربية المتحدة وسلطنة عمان | ترجمة د. عبد الاله أبو عياش |
| ٩ - الدليل البحري عند العرب | حسن صالح شهاب |
| ١٠ - بعض مظاهر الجغرافيا التعليمية لمقاطعة مكة المكرمة | د. ناصر عبدالله الصالح |
| ١١ - طرق الملاحة التقليدية في الخليج العربي | حسن صالح شهاب |
| ١٢ - نباك الساحل الشمالي في دولة الكويت دراسة جيومورفولوجية | د. عبدالحميد أحمد كليو<br>د. محمد اسماعيل الشيخ |
| ١٣ - جغرافية العمران عند ابن خلدون | د. عبد العال الشامي |
| ١٤ - السمات العامة لمراكز الاستيطان الريفية في منطقة الباحة | د. محمد محمود السرياني |
| ١٥ - جزر فرسان دراسة جيومورفولوجية | د. محمد سعيد البارودي |
| ١٦ - جوانب من الشخصية الجغرافية للمدينة المنورة | د. محمد أحمد الرويثي |

## سلسلة منشورات وحدة البحث والترجمة

| العنوان | المؤلف |
| --- | --- |
| ١- بيئة الصحاري الدافئة | ترجمة : أ . د . علي علي البنا |
| ٢- الجغرافيا العربية تعريب وتحقيق : د . عبدالله | يوسف الغنيم د . طه محمد جاد |
| ٣- مدن مصر وقراها عند ياقوت الحموي | د . عبدالعال الشامي |
| ٤- العالم الثالث : مشكلات وقضايا | ترجمة : أ . د . حسن طه نجم |
| ٥- التنمية الزراعية في الكويت | أ . د . محمد رشيد الفيل |
| ٦- القات في اليمن : دراسة جغرافية | د . عباس فاضل السعدي |
| ٧- هيدرولوجية الأقاليم الجافة وشبه الجافة | تعريب : د . سعيد أبو سعدة |
| ٨- منتخبات من المصطلحات العربية لأشكال سطح الأرض | أ . د . عبدالله يوسف الغنيم |
| ٩- البلدان اليمانية عند ياقوت الحموي | تحقيق القاضي إسماعيل الأكوع |
| ١٠- المدن الجديدة بين النظرية والتطبيق | د . أحمد حسن إبراهيم |
| ١١- الأبعاد الصحية للتحضر ترجمة : | أ . د . محمد عبدالرحمن الشرنوبي |
| ١٢- التطبيقات الجغرافية للاستشعار من بعد : دليل مراجع | د . صبحي المطوع |
| ١٣- قواعد علم البحر | حسن صالح شهاب |
| ١٤- الانسياق الرملي وخصائصه الحجمية بصحراء الدهناء على خط الرياض - الدمام | مشاعل بنت محمد بن سعود آل سعود |
| ١٥- التخطيط الحضري لمدينة الأحمدي وإقليمها الصناعي | د . وليد المنيس - د . عبدالله الكندري |
| ١٦- كيف ننقذ العالم تعريب : أ . د . علي علي البنا | أ . د . زين الدين عبدالمقصود |
| ١٧- أودية حافة جال الزور بالكويت تحليل جيومورفولوجي | د . عبدالحميد كليو |
| ١٨- الألواح الجيولوجية ونظمها التكتونية | ترجمة : أ . د . حسن أبو العينين |
| ١٩- جيومورفولوجية منطقة الخيران جنوب الكويت | د . السيد السيد الحسيني |
| ٢٠- الشوائب في تحقيق الفوائد في أصول علم البحر والقواعد لابن ماجد | حسن شهاب الدين |
| ٢١- التحضر في دول الخليج العربية | د . خالد محمد العنقري |
| ٢٢- جغرافية العالم الثالث | تعريب : د . حسن طه نجم |
| | د . مكي محمد عزيز |
| ٢٣- الصور الجوية - دراسة تطبيقية | د . خالد العنقري |
| ٢٤- جيومورفولوجية منخفض أم الرمم بالكويت | د . عبدالحميد كليو |
| ٢٥- جيومورفولوجية منطقة كاظمة | د . محمد إسماعيل الشيخ |
| ٢٦- السرحات السلطانية | د . عبدالعال عبدالمنعم محمد الشامي |
| ٢٧- اليابانيون الأمريكيون | د . عبدالله بن ناصر الوليعي |
| ٢٨- بحار الرمال في المملكة العربية السعودية | د . عبدالله بن ناصر الوليعي |
| ٢٩- كفاءة الري وجدولة المياه في منطقة الخرج بالمملكة العربية السعودية | د . نورة بنت عبدالعزيز آل الشيخ |
| ٣٠- البحث الجغرافي في دولة الكويت | أ . د . عمر الفاروق السيد رجب |
| ٣١- الطرق والمسالك الشرقية لمصر في العصر الوسيط | أ . د . عبدالعال عبدالمنعم الشامي |

| | |
|---|---|
| ٣٢–تطور التعدادات السكانية بدولة الكويت . | أ .د .أمل يوسف العذبي الصباح |
| ٣٣–تغيرات مستوى سطح البحر خلال البلايستوسين وآثارها الجيمورفولوجية على طول الساحل الشرقي للبحر الأحمر | د .محمد سعيد البروادي |
| ٣٤– سجل الزلازل العربي «أحداث الزلازل وآثارها في المصادر العربية» | أ .د . عبد الله يوسف الغنيم |
| ٣٥– فيزياء الرمال المذروة | د . محمد عبدالله الجراش |
| ٣٦– المنافذ البرية الدولية للمملكة العربية السعودية | د .نجاح مقبل عبدالله القرعاوي |